۞ التكييف الفقهي للعقود العاجلة والآجلة في سوق الأوراق المالية (البورصة) والبدائل الشرعية لها

د/ نبيل محمد كريم المغايره
أستاذ مساعد – كلية الشريعة- الجامعة الأردنية
د/ محمد محمود طوالبه
أستاذ مساعد – كلية الشريعة- الجامعة الأردنية

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع التكييف الفقهي للعقود العاجلة والآجلة في سوق الأوراق المالية (البورصة) والبدائل الشرعية لها، ويهدف إلى دراسة متأنية للتكييف الفقهي لهذه العقود عند الفقهاء المعاصرين للوصول إلى الراجح في حكمها الفقهي، ومن ثمَّ محاولة إيجاد حلول شرعية لهذه العقود؛ إما من خلال إزالة ما يفسد هذه العقود ويجعلها صحيحة بعد ذلك من الوجهة الشرعية، أو إيجاد بدائل شرعية لهذه العقود بحيث يتم الإتفاق بين أطراف هذه العقود بطرق شرعية تحقق مصلحة الأطراف أولاً، ومقصد الشارع من شرع العقود ثانيًا.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع بعض الحلول والبدائل الشرعية لهذه العقود تمهيداً منها للوصول إلى حلول شرعية لبقية العقود التي تجري في سوق الأوراق المالية (البورصة) في المستقبل، وأملاً في إيجاد بورصة متكاملة تعمل وفق منظومة الاقتصاد الإسلامي.

[مجلة الصراط] السنة الخامسة عشرة، العدد السابع والعشرون، شعبان1434هـ، يوليو2013م-185

كما أوصت الدراسة بضرورة عقد مؤتمر عالمي يُعنى بالحلول الشرعية لأداوت الاستثمار والعقود التي تجري في سوق الأوراق المالية(البورصة) سعيًا للوصول إلى بناء سوق للأوراق المالية وفق منظور إسلامي.

الكلمات الدالة: سوق الأوراق المالية، العقود العاجلة، العقود الآجلة، التكييف الفقهي للعقود الآجلة،البدائل الشرعية.

The Jurisprudential Adjustment of the Immediate and Future Contract in Stock Exchange Market and its Legal Alternatives

This research investigates the issue of jurisprudential adjustment of the immediate and future contract in stock exchange market and its legal alternatives. This is in order to reach what seems a sound view regarding this matter and suggest some of the legal alternatives of such a contract. These legal alternatives will secure the validity of this contract and those similar to it. The alternatives should also guarantee the benefits of the contract parties and the objectives of Islamic law. Eventually, these alternatives will be applied in all the contracts included in the stock exchange market a matter from which an Islamic regulated market can emerge. For achieving these goals the present study suggests a conference to be held on the issue in question. This is in order for experts to meet and suggest legal solutions for all the investment tools and contracts with which the stock exchange markets deal.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين،وبعد.

فقد عني الاسلام بالمال الذي به قيام الحياة، وعده من الضروريات الخمسة والمكمل والراعي لبقية الضروريات، كما رسم لنا من خلال مقاصده وأحكامه طرق كسبه وتملكه وإنفاقه واستثماره، وكيفية تداول هذا المال بين الناس من خلال العقود الشرعية التي جعلها الشارع سببا للكسب والتملك والاستثمار.

وقد قام النبي ﷺ بعد هجرته إلى المدينة المنورة ببناء سوق مواز لسوق المدينة الذي كان يسيطر عليه اليهود، وأرسى قواعده وأحكامه وفق منظومة الإسلام -ليكون بديلا عن سوق اليهود المخالف لمنهج الله القويم وشرعه الحكيم- وقد قام عليه الصلاة والسلام بمراقبة السوق بنفسه، فأقر بيوعا كانت في الجاهلية لكنها موافقة لمنهج الاسلام، وهذب أخرى وذلك بوضع القواعد والضوابط التي تجعلها وفق شرع الله ومقصده الحكيم، وأبطل أخرى لمخالفتها لمقصد الله من شرع العقود.

وفي الوقت الحاضر نشأت أسواق للمعاملات لم تكن في عصر النبي ﷺ ولا من بعده من السلف الصالح ، كما أنها غير منضبطة بقواعد المعاملات الإسلامية ومقاصد الشرع من شرع العقود، ومن تلك الأسواق سوق الأوراق المالية، والتي تجري فيها صفقات تجارية ضخمة، تمثل ثروة الدول ومقدراتها الاقتصادية، فكان لابد من دراستها وبيان تكييفها الفقهي والبدائل الشرعية لها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن العقود التي تجري في سوق الأوراق المالية، هي عقود مستجدة وقد اختلفت آراء الفقهاء المعاصرين في تكييفها والحكم عليها فكان لابد من دراسة هذه العقود وبيان آراء الفقهاء فيها ومدى دقة التكييف الفقهي لها أولا، ومن ثم محاولة تصحيح هذه العقود بإزالة ما يخل بها شرعاً أو إيجاد البدائل الشرعية لها ثانياً.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات المعاصرة التي تناولت العقود الآجلة والعاجلة في سوق الأوراق المالية، لكن لم تقم بالتكييف الفقهي الدقيق لهذه العقود –كما يرى الباحثان– فضلا عن عدم وجود دراسة مستقلة عنيت بإيجاد الحلول الشرعية أو البدائل الشرعية لهذه العقود.

ومن أهم الدراسات المعاصرة لهذه العقود:

– أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية للباحث سمير عبد الحميد رضوان، وهي دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية. تناول الباحث فيها العقود العاجلة والآجلة وتكييف الفقهاء لها.

– بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، للباحث شعبان محمد البرواري. وقد تناول فيها العقود العاجلة والآجلة وتكييف الفقهاء لها.

– أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة للباحث مبارك سليمان آل سليمان. وأصلها رسالة دكتوراه نوقشت في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بالرياض. وقد تناولت هذه الدراسة العقود العاجلة والآجلة في سوق الأوراق المالية وتكييف الفقهاء المعاصرين لها.

وهناك كتب تناولت هذه العقود بشكل موجز ومختصر نذكر منها:

- معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد الشحات الجندي.

- الأسواق المالية المعاصرة " دراسة فقهية". للدكتور أحمد السعد.

لكن هذه الدراسات لم تبين بشكل دقيق التكييف الفقهي للعقود الآجلة والآجلة، كما أنها لم تقم ببيان آلية تصحيح هذه العقود ليصح التعامل بها شرعاً أو وضع بدائل شرعية لهذه العقود والذي هو مقصود بحثنا.

منهجية البحث:

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك على النحو الآتي:

1-بيان المراد بالعقود العاجلة والعقود الآجلة في سوق الأوراق المالية.

2-بيان التكييف الفقهي لهذه العقود.

3-ذكر آراء الفقهاء المعاصرين في هذه العقود، والأدلة النقلية والعقلية التي استندوا إليها، ومناقشة تلك الأدلة، والترجيح بناء على قوة الأدلة، والتكييف الفقهي لتلك العقود.

4-محاولة تصحيح تلك العقود – ما أمكن ذلك- وذلك من خلال التنبيه على الثغرات الموجودة في هذه العقود، والتي تؤثر في صحتها.

5-إيجاد البدائل الشرعية للعقود التي لا يمكن إزالة الثغرات المؤثرة في صحتها.

خطة البحث:

وقد قام الباحثان بتقسيم البحث إلى مباحث ومطالب على النحو الآتي:

المبحث الأول: سوق الأوراق المالية (مفهومها،وأنواعها، وضوابطها).

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم سوق الأوراق المالية(البورصة) في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية العامة لسوق الأوراق المالية في ضوء الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: سوق الأوراق المالية في الاقتصاد المعاصر.

الفرع الأول: أنواع أسواق الأوراق المالية في الاقتصاد المعاصر.

الفرع الثاني: الفرق بين سوق الأوراق المالية والأسواق المالية.

المبحث الثاني: العمليات التي تجري في سوق الأوراق المالية(البورصة) وأحكامها في الفقه الإسلامي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العمليات العاجلة أو المنجزة أو النقدية(البيوع العاجلة).

ويتضمن ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الشراء بكامل الثمن.

الفرع الثاني: الشراء بالحد (هامش الربح).

الفرع الثالث: البيع على المكشوف (البيع قصير الأجل).

المطلب الثاني: العمليات الآجلة في سوق الأوراق المالية.

ويتضمن سبعة فروع:

الفرع الأول: العمليات الآجلة الباتة القطعية.

الفرع الثاني: العمليات الآجلة بشرط التعويض.

الفرع الثالث: العمليات الآجلة الشرطية البسيطة.

الفرع الرابع: العمليات الآجلة بشرط الانتقاء.

الفرع الخامس: العمليات الآجلة الشرطية المركبة.

الفرع السادس: العمليات الآجلة مع خيار الزيادة.

الفرع السابع: العمليات الآجلة الشرطية المضاعفة.

أما الخاتمة فقد تناولت أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها الباحثان.

هذا، والله نسأل أن يكون هذا العمل متقبلا عنده، وخالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون في ميزان حسناتنا يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ من أتى الله بقلب سليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المبحث الأول:سوق الأوراق المالية:(مفهومها،وأنواعها،وضوابطها):

نتناول في هذا الفصل سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الوضعي المعاصر، والاقتصاد الإسلامي من حيث مفهومها، وأنواعها، وضوابطها، وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول:سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الإسلامي:

أولا:السوق في اللغة والاصطلاح:

جاء في لسان العرب:السوق:موضع البياعات،والجمع أسواق[1].

وفي مختار الصحاح:السوق:يذكر ويؤنث، وتسوَّق القوم: باعوا واشتروا"[2]

وقد ورد لفظ الأسواق في القرآن الكريم في مواضع منها قوله تعالى﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾﴾[الفرقان: 7].

أما في الاصطلاح فقد عرف ابن حجر العسقلاني السُّوق بأنه:"اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع،فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع"[3]

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية العامة لسوق الأوراق المالية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية:

وضعت الشريعة الإسلامية الغراء مجموعة من الضوابط الشرعية لا بد من توافرها في المعاملات المالية ومنها سوق الأوراق المالية . وقبل الدخول في هذه الضوابط لا بد من بيان مسألة في غاية الأهمية ، وهي هل الأصل في العقود التي لم يرد بها نص شرعي الحظر أم الجواز.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الأصل في العقود والشروط فيها الحظر إلا ما ورد الشرع بإجازته، وهذا قول أهل الظاهر وقد نص شيخ الاسلام ابن تيمية على أن كثيراً من أصول أبي حنيفة تنبنى على هذا وكثير من أصول الشافعي، وطائفة من أصول أصحاب مالك وأحمد(4).

ومن جملة ما استدلوا به:

1- قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[المائدة:3] وقوله: ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: 229].

وجه الدلالة في الآيتين: أن القول بجواز الشروط و العقود -التي لم تشرع- تَعدٍّ لحدود الله، وزيادة في الدين.

2- حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وفيه قوله ﷺ:"ما بَالُ أُنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا ليس في كِتَابِ اللَّهِ من اشْتَرَطَ شَرْطًا ليس في كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ "(5).

وجه الدلالة في الحديث: أن ما لم يرد فيه نص بالجواز من العقود فهو باطل بمنطوق الحديث.

3-و احتجوا أيضاً بحديث أن النبيﷺ:"نهى عن بيع و شرط"(6).

وقد رد على ذلك: بأن الحديث ضعيف، وعليه فلا تقوم به الحجة.

القول الثاني: أن الأصل في العقود و الشروط الجواز و الصحة ولا يحرم منها و يبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه و إبطاله نصا أو قياسا عند من يقول به و أصول أحمد المنصوص عنه أكثرها يجري على هذا القول و مالك قريب منه لكن أحمد أكثر تصحيحا

للشروط فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحا للشروط منه، وبه أخذ شيخ الاسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم الجوزية[7].

وقد استدلوا على ذلك بأدلة من أهمها:

1- أما الكتاب فالآيات الدالة على وجوب الوفاء بالعهود كثيرة منها قوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾[المائدة:1] وقوله:﴿ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْ ﴾ [الأنعام:152]وقوله:﴿ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴾ [الإسراء:34].

وجه الدلالة: فقد أمر سبحانه بالوفاء بالعقود وهذا عام وقد دخل في ذلك ما عقده المرء على نفسه.

2- أما السنة ففي الحديث عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال:(أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ ما اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ)[8] فدلَّ على استحقاق الشروط بالوفاء، وأن شروط النكاح أحق بالوفاء من غيرها.

3- وأما الاستدلال من المعقول فمن وجهين:

أحدها: ان العقود والشروط من باب الأفعال العادية، والأصل فيها عدم التحريم، فيستصحب عدم التحريم فيها حتى يدل دليل على التحريم.

والثاني: أنه ليس في الشرع ما يدل على تحريم جنس العقود والشروط إلا ما ثبت حله بعينه، وأن انتفاء دليل التحريم دليل على عدم التحريم فثبت بالاستصحاب العقلى وانتفاء الدليل الشرعي عدم التحريم فيكون فعلها إما حلالا، وإما عفواً؛ كالأعيان التى لم تحرم[9].



والذي نراه أن ما استدل به الفريقان من أدلة نصية هي أدلة عامة تدل على ما ذهب إليه كل منهما دلالة محتملة، لكن يتأيد القول الثاني –فيما نرى– بأن التحريم لا يثبت إلا بنص جريا على منهج الشارع في النص على المحرمات وحصرها في دائرة ضيقة كما في النص على المحرمات من المطعومات و المشروبات والملبوسات فقال تعالى: ﴿ **وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ** ﴾ [الأنعام:119]. وحديث النبي ﷺ: «**الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ**»[10]. فتبين أنَّ مقصد الشارع التوسعة على الناس في حوائجهم ومعاملاتهم التي تجري بعقود فدل ذلك على أن الأصل في العقود الحل لا الحرمة ولكن فق الضوابط الشرعية والتي من أهمها ما يأتي:

أولا:الضوابط من جانب الوجود(الطلب):

وهي التي يطلب توافرها في معاملات سوق الأوراق المالية وأهمها:

1-أن يكون العقد صحيحاً بأوصافه وأقسامه (بأصله ووصفه).

2-العلانية وإظهار الحقائق.

3-ضبط المقاييس والموازين والمكاييل.

4-وجوب تيسير سبل التعامل.

5-كتابة الدين وتوثيق العقود والمعاملات[11].

ثانياً:من جانب العدم(المنع): والمقصود بذلك خلو المعاملات من كل ما يؤدي إلى إبطالها أو الإخلال بها.وأهم هذه الضوابط:

1-انتفاء الإرادة العقدية والاشتباه فيها.

ويتمثل هذا الجانب بصورية العقود، وعيوب الإرادة والرضا، والخيانة، والتناجش، والتغرير، والتدليس، والغش.

2- التعامل بالربا بكافة أنواعه.

3- أخذ الرشوة وإعطاؤها.

4- الضرر.

5- الوقوع في الشبهات.

6- الترويج الكاذب.

7- الاحتكار[12].

ثالثا: من حيث محل العقد:

أ- من جانب الوجود

1-**من حيث الشروط**: فلا بد من توفر الشروط الشرعية لكل عقد، ومنع اشتراط أي شرط يخالف مقتضى العقد.

2-**من حيث سعر المثل**: فلا بد من أن يكون السعر في أعلى حدوده يساوي سعر المثل وإلاّ كان الربح فاحشاً.

ب- **من جانب العدم**: ويتمثل بمنع التعامل: بالميسر والقمار والغرر[13].

فكل هذه الضوابط لابد من توافرها ومراعاتها أثناء التعامل في سوق الأوراق المالية البورصة، ابتداءً من تكوين العقد والضوابط الشرعية الواجب توافرها فيه، وانتهاء بتطبيق العقد والشروط الواجب توافرها أثناء التنفيذ. وسيتم الحديث عن هذه الضوابط بشكل مفصل عند الحديث عن العمليات التي تجري في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثالث: سوق الأوراق المالية(البورصة)في الاقتصاد المعاصر:

عرَّف علماء الاقتصاد المعاصر سوق الأوراق المالية-البورصة- عدت تعريفات نذكر منها ما يأتي:

1- عرَّف حسين عمر البورصة بأنها:"المكان الذي يتلاقى فيه الصيرفيون (Bankers)، وسماسرة الأوراق المالية (Stock-Broker) ،لإجراء المعاملات في الأوراق المالية"(14).

2- وعرَّف الجندي البورصة فقال:" هي اجتماع يعقد في مكان معين، وفي مواعيد دورية بين متعاملين بالبيع والشراء في أوراق مالية، أو حاصلات زراعية، أو منتجات صناعية"(15).

3- وعرَّفها محسن الخضيري فقال:"البورصة: سوق تقوم على تبادل(سلعة، خدمه، فكرة) ما بين بائع ومشتري كل منهم لديه الرغبة والقدرة على إتمام عملية التبادل وفق القواعد والشروط المتفق عليها"(16).

مما تقدم يتبيَّن لنا أنَّ سوق الأو اق المالية-البورصة-تتضمن أمرين:

الأول:المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون بيعاً وشراًء.

الثاني:مجموع العمليات التي تنعقد فيه[17].

وبناء على ذلك يمكن تعريف سوق الأوراق المالية-البورصة-بأنها: المكان الذي يلتقي فيه الصيرفيون، وسماسرة الأوراق المالية؛ للقيام بمجموعة من العمليات التجارية، بمختلف الأوراق المالية.

الفرع الأول: أنواع أسواق الأوراق المالية في الاقتصاد المعاصر:

تقسم هذه الأسواق إلى أنواع عدة نبيِّنها حسب الاعتبارات التالية:

أولا: أنواع البورصات من حيث المنتجات المتداولة:

وتقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- **بورصات السِّلع**: وهي تلك الأسواق التي تتداول سلعاً معينة مثل: السلع الزراعية، والمعدنية.

2- **بورصات الخدمات**:وهي تلك الأسواق التي تقدم نوعاً من الخدمة أو أكثر من أهمها: السياحة، الفنادق، التأمين.

3- **بورصات الأفكار**: وهي تلك الأسواق التي تعرض أو تبيع حقوق الاختراع، وحقوق المعرفة، والعلامات التجارية[18].

ثانيا:أنواع البورصات من حيث الزمن:

وتقسم هذه البورصات إلى نوعين:

1-**بورصات المنتجات الحاضرة**: وهي تلك الأسواق التي يتم التعاقد على منتجاتها واستلامها ونقد الثمن فورًا.

2-**بورصات العقود الآجلة**: وهي تلك التي يتم الاتفاق عليها دون تسليم أو استلام، للمنتجات والأثمان، بل يتم المضاربة فيها على السعر فقط[19].

ثالثا:أنواع البورصات من حيث الأدوات الماليَّة المتداولة:

وتقسم إلى نوعين:

1-**سوق النقد**: وتمثل التقاء الاستثمار قصير الأجل مع التمويل قصير الأجل.

2-**سوق رأس المال**: وتمثل التقاء الاستثمار طويل الأجل مع التمويل طويل الأجل[20].

رابعًا: أنواع البورصات من حيث وظائفها:

وتقسم إلى قسمين:

1- **السوق الأولية**: وهي التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية ولأول مرة.

2- **السوق الثانوية**: وهي التي تباع فيها الأوراق المالية التي سبق تداولها في السوق الأولية[21].

وهناك أيضا تقسيم للبورصة من حيث موضوع المعاملات حيث تقسم إلى بورصة البضائع الحاضرة،وبورصة العقود،وبورصة المعادن النفيسة،وبورصة الأوراق المالية

وغيرها[22].وما يهمنا في بحثنا هذا من هذه الأنواع هو بورصة الأوراق المالية، والأعمال التي تجري فيها، ومدى مشروعيتها في الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: الفرق بين سوق الأوراق المالية والأسواق المالية:

يقصد بالأسواق المالية: تلك المؤسسات والإجراءات التي تجمع بين المتبايعين في الأوراق المالية.

وعرف الجندي الأسواق المالية بمعناها الواسع بأنها:"سوق تباع وتشترى فيها الحقوق على الثروة، وتعمل على تأمين السيولة أو بعضها عن طريق إيداع المدخرات"[23].

ويقصدون بالحقوق على الثروة ما يترتب عليها من قرض أو رهن، ومن ذلك: رهن الأسهم المباعة إل حين سداد قيمتها.

ولكن هناك أوجه اختلاف بين سوق الأوراق المالية (البورصة) والأسواق المالية على النحو الآتي:

1- يحكم التعامل في البورصة قواعد قانونية خاصة بها غير تلك القواعد التي تحكم الأسواق المالية.

2- لا بد من توافر شروط معينة في أشخاص البورصة (السماسرة، ومعاونوهم من الوسطاء والمندوبين وغيرهم)، وهذا لا يشترط في الأسواق المالية الأخرى[24].

3- السلع في البورصة موضوع التعامل لا تكون موجودة ولا منظورة لذلك يشترط في سلعها ما يأتي:

أ- أن تكون قابلة للبقاء مدة طويلة دون تلف.

ب- أن تكون السلع من المقدرات المثلية تتعين مقاديرها بالكيل، أو الوزن، أو العدد.

ج- أن يكون التعامل بالسلع كبيراً ومتكرراً.

أما الأسواق المالية التقليدية فهي خلاف ذلك حيث تكون السلع منظورة أمام المتعاقدين(25).

4- في البورصة يجب أن تكون السلعة خاضعة لظروف معينة حتى تكون أثمانها عرضة للتغير أثناء فترة معينة ليجد المتعاملون فيها فرصة للربح، ولذا يكون التسليم والثمن في تاريخ مؤجل عن عقد الصفقة يسمى يوم التصفية(26).

5-في البورصة تكون السلعة قابلة للنقل بتكاليف بسيطة بالنسبة إلى قيمها بخلاف الأسواق المالية.

6- يعلن عن الأسعار في البورصة يومياً وبشكل رسمي لأهميته، بخلاف الأسواق الأخرى(27).

7- لا تؤثر السوق المالية على المستوى العام للأسعار، أما التعامل في البورصة فيؤثر على المستوى العام للأسعار نظراً لضخامة الصفقات وتعددها(28).

المبحث الثاني: العمليات التي تجري في سوق الأوراق المالية(البورصة)وأحكامها في الفقه الإسلامي:

تتخذ العمليات التي تجري في سوق الأوراق المالية (البورصة) عن طريق بيع وشراء الأسهم والسندات شكلين من العمليات هما:

الأول:العمليات العاجلة أو النقدية: وهي التي لا تستغرق فترة طويلة من الزمن، حيث يُسلِّم المشتري الثمن حالا، أو خلال فترة وجيزة، ويسلم البائع المبيع[29].

أو هي عملية بيع وشراء الأوراق المالية وبعد تمامها يقوم البائع بتسليم الأوراق المالية، ويقوم المشتري بتسليم ثمنها.

الثاني: العمليات الآجلة الباتة القطعية: وهي التي تعتمد على عنصر الزمن، ولا تتم إلا في الأجل المحدد لها، فهي تحتاج إلى فترة زمنية معينة حسب الاتفاق عند العقد[30].

وسنعرض في هذا الفصل هذين الشكلين من العمليات التي تجري في البورصة مع بيان صورها وكيفية التعامل بها في سوق الأوراق المالية، ومن ثم نبيِّن حكم الفقه الإسلامي في هذه العمليات، والبدائل الشرعية لها، على النحو الآتي:

المطلب الأول:العمليات العاجلة(البيوع العاجلة)[31].

يقصد بالعمليات العاجلة في البورصة: تلك الصفقات التي يجري تنفيذها في قاعات التداول بأسواق الأوراق المالية على أصول مالية تمثل حقوقاً لأصحاب المشروع على أصول مادية، وتحدد أسعارها من خلال العرض والطلب، ويجري التقابض فيها فور انتهاء العقد وذلك بتسليم المبيع واستلام الثمن[32].

ويطلق على هذه العمليات أيضا البيوع العاجلة أو الناجزة أو النقدية.[33]

أما من حيث التكييف الفقهي لهذه العمليات فنلاحظ أنَّ ركن الصيغة (الإيجاب والقبول) متحقق فيها، وأنَّ هذه البيوع ليست من بيوع المزاد –كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين و الموسوعة البريطانية ونصت عليه بعض اللوائح المنظمة لأعمال البورصة[34].

كما نلاحظ أنَّ الشروط المطلوب توافرها في الأصول المالية محل التعاقد في أسواق الأوراق المالية متوفرة؛ فالمعقود عليه حاضر ليس بغائب، ولا معدوم، حيث يجري التعامل في هذه الأسواق على أصول مالية حاضرة، وتترتب آثارها فور انعقاد العقد بتسليم الثمن وتسلم المثمن؛ أي تمليك المبيع للمشتري والثمن للبائع، كما أنَّ شرط القدرة على التسليم متحقق. كما يشترط قابلية المعقود عليه للتعامل به شرعاً، فلا ينعقد العقد ما لم يكن المبيع مالا متقوماً مملوكاً شرعًا، علاوةً على شرط خلو المعقود عليه من كل غررٍ أو ضررٍ أو جهالةٍ قد تؤدي إلى التنازع بين المتعاقدين.

وبناء على ما تقدم فإذا توافرت الأركان والشروط في هذا البيع كان العقد جائزًا.

لكن الواقع في سوق الأوراق المالية (البورصة) خلاف ذلك فهناك صور كثيرة للبيوع العاجلة في سوق الأوراق النقدية يحصل فيها خللٌ إما في الأركان، أو في الشروط الواجب توافرها في البيع العاجل أو المنجَّز، كما يسميه علماء الفقه الإسلامي.

هذا، وقبل الدخول في صور البيوع العاجلة في البورصة نقول بداية: إنَّه علاوة على وجوب توافر الأركان والشروط في البيوع العاجلة، فإنَّ من البيوع الجائزة في الإسلام ما يشترط فيه التقابض في الحال دون تأخير، وهي بيع الأجناس الربوية الستة الواردة في السنة النبوية المطهرة ففي حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»[35]. ويقاس عليها الطعام بالطعام، والنقود بالنقود المتحدة في الجنس؛ فيشترط فيها التقابض في المجلس، وهناك ما هو مشروع من بيوع الآجل وهو بيع السلعة بثمن مؤجل، أو دفع الثمن والسلعة مؤجلة لوقت لاحق وهو ما يسمى ببيع السَّلَم، لكن

يشترط في هذا البيع ما ذكره النبي ﷺ في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثِّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: « مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»"[36]. كما يشترط أن يبيع الإنسان ما عنده من الأشياء لحديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي أَفَأَبْتَاعُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ:«لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»"[37]. علاوةً على الضوابط الشرعية التي سبق ذكرها في مبحث مستقل.

هذا وعند النظر في سوق الأوراق المالية، ودراسة بعض صورها نجد أنَّ هناك خللاً ببعض الشروط، ومن هذه الصور ما يأتي:

أولاً: الشراء بكامل الثمن:

ويقصد بالشراء بكامل الثمن: قيام المشتري بدفع كامل الثمن للأوراق المالية المشتراه من خالص ماله، وتسليم البائع المبيع[38].

يرى الفقهاء المعاصرون– ومن هؤلاء أحمد السعد،ومبارك بن سليمان، وشعبان البرواري[39]– جواز هذا النوع من المعاملات؛ لأنه بيع صحيح، حيث يكون البيع حالاً وباتاً للثمن وللمبيع، سواء كان الغرض من الشراء الاستثمار أم المضاربة.

فإذا كان الغرض هو الاستثمار فإنَّ المشتري سيقوم بشراء الأسهم للإحتفاظ بها، وفي حال ارتفاع سعرها سوف يقوم ببيعها. ففي هذه الصورة يكون البيع صحيحاً، وجائزاً حسب طبيعة الأسهم المشتراة حلاً وحرمةً.

أما إذا كان قصد المشتري للأوراق المالية المضاربة بها وفق مفهوم السوق للمضاربة وهو توقع إرتفاعها فيجوز شراؤها إذا كان يقصد شراء الأسهم ليبيعها ويستفيد من فرق السعر بين بيعها وشرائها، على أن يكون البيع في هذه الصورة بوسائل مشروعة بحيث لا تباع

بصورة غير شرعية كإشاعة ارتفاع أسعارها الأمر الذي يؤدي بالناس إلى شرائها. فهذا أشبه ما يكون ببيع النجش. فالناجش هو الذي يدخل إلى السوق باتفاق مع صاحب السلعة بقصد الترغيب بها بصورة معينة فيغري الناس بالسلعة وهو لا يريد شراءها[40]. وكذلك المضارب في سوق الأوراق المالية قد يتفق مع شخص، أو مجموعة من الاشخاص ببيع بعض الأوراق المالية لهم صورة؛ بغرض تحريض الناس على شرائها، وإشعارهم بأنَّ هناك طلباً عليها، فالهدف من البيع الصوري هو إيهام المتعاملين في السوق بأنَّ تغيرات حدثت على ثمن تلك الأوراق المالية وأنَّ هناك تعاملاً نشطاً يجري عليها، وفي الحقيقة أنَّ هناك نوعاً من التحايل، والخداع، والتغرير بالغير.

وخلاصة القول: فإنَّ البيع من حيث الصورة كامل الأركان والشروط ، فهو جائز لذاته لكن بالنظر إلى ما صاحبه من نجش أدى إلى تغرير أو خداع المشتري فإنا نرى أنَّ العقد محرم لغيره.

وعليه، فإنَّ صحة هذه العقود إنَّما يكون بالتخلص من كل ما يؤدي إلى فسادها شرعاً، ووقوع هذه البيوع بشكل صوري لا يحقق مقصد الشارع من شرع العقود والمتمثل بنقل ملكيتها دون خديعة، أو تغرير، أو تحايل، وإلاَّ كانت هذه التعاملات محرمةً شرعاً، وفي هذا يقول ابن قيم الجوزية :" وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أنَّ القصود في العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده وفي حله وحرمته..."[41].

ثانيا: الشراء بالحد أو هامش الربح:(Tranding On Margin):

ويقصد بالشراء بالحد: أنَّ البائع على المكشوف يقترض من سمساره نقوداً ليشتري له مزيداً من الأوراق المالية التي أصدر إليه الأمر بشرائها"[42].

وقد بيَّن علماء الاقتصاد ومنهم سمير رضوان أساس هذا التعامل فقال:"وأساس التعامل في هذا النوع من البيوع أن يقوم المشتري بدفع نسبة معينة من القيمة السوقية للأوراق التي يحتاج إلى شرائها، ويعتبر باقي الثمن قرضاً يقدمه السمسار إلى المشتري، وترهن الأوراق المالية المشتراة لدى السمسار كضمان للقرض، حيث يقوم هذا الأخير بالاقتراض بضمانها من المصارف مع سعر فائدة أقل"[43].

وفي هذا العقد نوعين من الهامش:

الأول: الهامش المبدئي:

وهو الحد الأدنى الذي يشترط أن يدفعه المستثمر(المشتري) من ماله الخاص عند إرادته شراء الأوراق المالية.

ويحدد بنسبة معينة من ثمن الأسهم المشتراه مثل40% من ثمن الأسهم المشتراه. ويتحكم بها عادةً البنك المركزي لضبط نشاط السوق[44].

الثاني:هامش الوقاية(الصيانة):

وهو الحد الأدنى الذي يشترط أن لا تقل عنه حقوق الملكية (وهي الفرق بين القيمة السوقية للأسهم المرهونة وبين المبلغ المقترض) [45].

ويمثل علماء الاقتصاد المعاصر نسبة الحد(هامش الربح) بالمعادلة الآتية:

نسبة الحد = نسبة المال المملوك للمستثمر/ مجموع المال المستثمر[46].

فمثلاً: لو اشترى العميل أسهماً قيمتها السوقية (16000 دينار أردني) ودفع منها (4000 دينار أردني). واقترض الباقي من السمسار أي اقترض(12000 دينار أردني)، ثم قام بإيداع الأسهم المشتراة كضمان لدى السمسار فإنَّ النسبة الحدية

=4000 /16000=4/1=25%.

موقف الفقه الإسلامي من عمليات الشراء بالحد:

نلاحظ أنَّ هذا النوع من البيوع قائم على أساس القرض المشروط بفائدة ثابتة محددة زمناً ومقداراً، وهذه الفائدة هي عين الربا؛ لاجتماع عناصر الربا فيها وهي:

1-وجود دين مستقر في الذمة لأحد الأطراف على الآخر

2-وجود الأجل

3-وجود زيادة مشروطة في الدين مقابل الأجل[47].

علاوةً على أنَّ السمسار قد جمع بين عقد تبرع وهو القرض وعقد معاوضة وهو السمسرة، وذلك محرم شرعاً؛ لأنه من باب قرض جر منفعة.

لذا فإنَّ هذا النوع من البيوع التي تجري في سوق الأوراق المالية (البورصة) محرم شرعاً لا يجوز التعامل فيه بأية حال؛ لكونه معاملة ربوية محضة. وهذا ما ذهب إليه علي القره داغي، ومحمد القري، ومحمد صبري هارون وغيرهم[48].

المسائل المتعلقة بهذا النوع من التعامل.

المسألة الأولى: حكم الشراء بالهامش إذا خلا من القرض بفائدة؟

فقد اتفق الفقهاء المعاصرون؛ منهم محمد صبري هارون، وعلي القره داغي، ومحمد القري، وغيرهم[49] على عدم جواز الشراء بالهامش إذا كان القرض من السمسار؛ لأنَّ السمسار المقرض يباشر عقد البيع نيابة عن المشتري(المقترض) ويأخذ على ذلك عمولة، وهذا منهي عنه لحديث عَبدُ اللَّه بن عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ:«لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»"[50].

وبناءً على ذلك فالاقتراض من السمسار ولو بدون فائدة في الشراء بالهامش لا يصح شرعاً ؛ لأنَّ هذا البيع يجمع بين سلف وبيع وهو محرم شرعًا.

والخلاصة : حتى يصح الشراء بالهامش لابد من خلو القرض من الربا، وأن يكون القرض من غير السمسار، حتى لا يجمع بين سلف وبيع.

المسألة الثانية: حكم رهن الأسهم بالقرض:

يرى الفقهاء المعاصرون[51] منهم الصديق محمد الأمين الضرير، وأحمد بن محمد الخليل جواز ذلك على أساس أنَّ كل من له حق بيع الأسهم له الحق في رهنها، علاوةً على أنَّ الرهن للأسهم هو رهن لتلك الحصة الشائعة من موجودات الشركة والواجب على المرتهن أن يرد إلى الراهن الأسهم بصرف النظر عن قيمتها السوقية، كسائر أنواع الرهن في جميع الأشياء.

بقي حكم توثيق الدَّين برهن فهذا جائز باتفاق الفقهاء[52]؛ لأنه دَين فجاز أخذ الرهن به، شريطة أن لا يكون القرض ربوياً؛ لأنَّ الإقدام على القرض المشروط بالربا محرم شرعًا.

وإذا تضمن العقد رباً، صح عقد القرض دون زياته الربوية؛ لأنَّ الرهن لايصح إلاَّ بدين واجب أو آيل إلى الوجوب، والزيادة الربوية ليست واجبة شرعاً في ذمة المقترض، فكان الرهن مع الزيادة الربوية غير صحيح.

أما الهامش الوقائي فتتعلق به مسائل من أهمها:

أنَّ الهامش الوقائي يمثل رهناً إضافياً للقرض، والرهن الأول هو نقود تمثل ثمن الأسهم التي اقترضها المستثمر من السمسار أو من غيره، فهل يجوز رهن النقود أولاً ؟ وما حكم زيادة رهن على الرهن الأول ثانياً؟

اتفق الفقهاء[53] على جواز رهن النقود؛ لأن الحق يستوفى منها فكانت محلاً للرهن، لكنهم اشترطوا أن تكون بيد عدل(ثقة)، أما إن كانت بيد المرتهن فاشترط المالكية أن يطبع على النقود طبعاً لا قدرة على فكه؛ سداً لذريعة السلف، لاحتمال أن يكونا قصدا به السلف وسمياه رهنا والسلف مع المداينة ممنوع؛ لأنَّه إن كان مشروطاً في عقد المداينة فهو بيع وسلف.

كما لا يجوز انتفاع المرتهن(المقرِض) بالنقود المرهونة مدة القرض، بل الواجب عليه حفظها وعدم التصرف بها؛ لأنه يصبح من باب قرض جر منفعة.

أما حكم زيادة الرهن على الرهن الأول ليكونا رهناً للدين الأول، فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين:

الأول: جواز الزيادة في الرهن، وهو قول الحنفية، والشافعية، والحنابلة في الراجح من المذهب[54].

وحجتهم: أنه زيادة استيثاق فصحت الزيادة على الرهن برهن جديد

الثاني: عدم الجواز. وهذا قول زفر من الحنفية، وقول عند الحنابلة[55].

وحجتهم: أنَّه يؤدي إلى الشيوع في الرهن وهذا مفسد للرهن.

ورد على ذلك: بأن الشيوع يكون في الدين لا في الرهن فلا يفسده[56].

مسألة حكم اشتراط السمسار أو غيره(المرتهن) بيع الأسهم المرهونة عند حلول الأجل واستيفاء دينه منها؟

يرى جمهور الفقهاء من الحنفية، وأشهب والقاضي عبد الوهاب من المالكية، والحنابلة، جواز الشرط وصحته[57].

وحجتهم :

1-أنَّ الراهن مالك، فله أن يُوكِّل من شاء من أهله ببيع ماله كاملاً أومجزأً.

2-أنَّ ما جاز توكيل غير المرتهن فيه جاز توكيل المرتهن فيه كبيع عين أخرى.

3-أنَّ من جاز أن يشترط له الإمساك جاز اشتراط البيع له، كالعدل[58].

وبناء على ما تقدم يتبيَّن لنا أنَّ للمرتهن إن كان **غير السمسار** أن يجري عقد الشراء بالهامش على أن يراعي الأحكام الشرعية التي بينا سابقا.

أما مع السمسار فلا يصح هذا البيع شرعاً للمحظورات الشرعية التي بيَّنا آنفا، وقد أشار علي القره داغي إلى بديل لذلك وهو البيع الآجل ، لكنه لم يبيِّن كيفية، وآلية تطبيقه في البورصة[59].



ويرى الباحثان أنَّ هناك بديلاً شرعياً لذلك وهو إجراء عقد تمويل بأسلوب المشاركة بين السمسار والمستثمر بحيث يكون شراء الأوراق المالية بصورة شركة العنان الاسلامية حيث يكون المال من الطرفين (المستثمر والسمسار) والعمل من كليهما مع الاتفاق على نسبة الربح بينهما والخسارة إن وقعت تكون على ما قدم كل واحد منهما من رأس المال.

ثالثًا: البيع على المكشوف أو البيع القصير(Short Sale).

وقد عرفته الموسوعة الأمريكية بأنه: الذي يحدث عندما يبيع شخص ما لا يملكه بعد[60].

(Short Sale: Occurs When A person Sells Shares That He Does Not Yet Own.) [61]

وقد اعترض عليه أنه تعريف غير جامع؛ لأنه لا يمكن فهم ماهية البيع القصير من خلاله[62].

فالبيع على المكشوف: هو قيام شخص(المستثمر) ببيع أوراق ماليه لا يملكها؛ وذلك من خلال اقتراضها من آخرين كالسماسرة أو الشركات أو جهات أخرى مقابل الالتزام بإعادة شرائها، وتسليمها للمقرض في الوقت المحدد. ويكون ثمن الأسهم المقترضة رهنا عند السمسار أو المقرِض إلى حين سداد الأسهم المقترضة[63].

وهدف هذا البيع هو تحقيق الربح من فروق الأسعار في الأجل القصير.

وعادةً يتضمن البيع على المكشوف ما يسمى بهامش الضمان: وهو عبارة عن تقديم رهن إضافي على الأسهم المقترضة، علاوةً علِى ثمنها، تحسبا لارتفاع الأسهم أكثر من قيمة الرهن[64].

وهذا البيع على المكشوف قد يُحدِث إقبالاً من المشترين على هذه الأسهم؛ لأنَّ هنالك حركة على هذه الأسهم بصورة إقراض لها مما يؤدي لرفع أسعارها تبعاً لقانون العرض والطلب. لذا تتخذ الدولة عادة مجموعة من الإجراءات لضبط مثل هذه التعاملات لمنع البائعين على المكشوف من التسبب في انخفاض مصطنع لأسعار هذه الأسهم(65).

حكم البيع على المكشوف من منظور شرعي:

الأصل أن يكون أطراف هذا البيع أربعة:

الطرف الأول: المستثمر: هو الآمر للسمسار أو غيره باقتراض الأسهم من شركة يجوز التعامل بأسهمها شرعًا.

الطرف الثاني : وهو السمسار: وهو وكيل عن المستثمر – فيما نرى- لأنَّ هناك أمراً من المستثمر بشراء أسهم شركة معينة. وقد يكون فضولياً بالنسبة للشركة التي يريد أن يقترض الأسهم منها لطرف

ثالث هو المستثمر كما يراه بعض الفقهاء المعاصرين، منهم سمير رضوان، وشعبان البرواري.(66)

الطرف الثالث: الشركة صاحبة الأسهم.وهذه هي الجهة المقرضة للأسهم وهدفها تحريك أسهمها في السوق من خلال البيع والاقراض. وهذه الصورة من البيوع بالنسبة لها قد تزيد من الطلب على أسهمها.

الطرف الرابع: مشتري الأسهم المقترضة. وهذا الطرف هو المشتري الحقيقي للأسهم المقترضه، وبشرائه للأسهم يصبح من المساهمين في هذه الشركة. وينتهي دوره في هذا العقد بشراء الأسهم المقترضة.

وصورة هذا البيع في سوق الأوراق المالية: أن يشتري شخص عن طريق السماسرة أسهما دون إذن ولا سابق عمل مع رهن الأسهم لدى السمسار ووضع رهن وقائي، على أن يتعهد بشرائها وإعادتها في اليوم المحدد سواء انخفض سعرها أم ارتفع، وإذا كان السعر منخفضاً يربح هذا الشخص من فرق الأسعار ولا يخسر[67].

وللتعرف على حكم هذه الصورة لا بد من الحكم على تصرف السمسار هنا والذي يشبه تصرف الفضولي في الفقه الإسلامي، فما حكم تصرف الفضولي في الفقه الإسلامي في هذه الصورة؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

الأول: يرى الحنفية والمالكية وابن رجب من الحنابلة: أنَّ بيع الفضولي جائز، وموقوف على إجازة صاحب الشأن[68]، واستدلوا على ذلك بحديث عروة- رضي الله عنه- **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ**:«**أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ**»[69].

القول الثاني: يرى الشافعية والحنابلة[70] أنَّ بيع الفضولي لا يجوز؛ لأنهم يشترطون في المبيع أن يكون مملوكاً لمن له العقد. ولحديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي أَفَأَبْتَاعُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ:«لا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»"[71].

التكييف الفقهي لهذه الصورة من البيع:

عند مقارنة هذه الآراء بواقع هذا النوع من المعاملة في سوق الأوراق المالية(البورصة) نجد أنَّ الرأي الثاني هو الأقرب إلى روح التشريع الإسلامي إذ إن السمسار(الفضولي) كان قد تصرف في مال الآخرين دون علمهم ودون رضاهم ولمصلحة الغير(لشخص أجنبي) ودون

أن يعود هذا التصرف على صاحب الأسهم بالنفع، بل كانت كل الفائدة راجعة إلى السمسار والبائع الأجنبي، علاوةً على أنَّ هدف هذا البيع في الحقيقة ليس مصلحة صاحب الأسهم، بل أحياناً يتعرض البائع إلى الخسارة، لأنه يجب عليه أن يسدد هذه الأسهم في الوقت المحدد سواء ربح أو خسر ، فالهدف ليس البيع، وإنما هو الحصول على ربح ببيع مال الغير، وهذا فيه مخالفة صريحة لحديث النَّبي صلى الله عليه وسلم :"لا تبع ما ليس عندك".

وعلاوة على ذلك فإنَّ هذا النوع من البيوع فيه شبهة المقامرة، وهذا ما ذكره بعض أهل العلم المعاصرون حيث جاء عنهم:"فإن قيل: فإنما ضارب بالمال قلنا: لم يضارب به لحساب صاحب المال وإنما لحساب غيره ومصلحته وهو كسمسار"(72).

وهذا يدل على أنَّ هذه الصورة هي حيلة، الغاية منها الربح من فروق الأسعار بشكل سريع، إذ يتوقع البائع أنَّ السعر سينخفض في يوم سداد الأسهم المقترضة وسيحصل على ربح من فروق الأسعار في ذلك، إلاَّ إذ كان السعر مرتفعا في ذلك الوقت فسيؤدي به إلى الخسارة وهذا نوع من المقامرة وهو محرم شرعاً.

وفي الحقيقة هناك حالتان للبيع على المكشوف :

الأولى: البيع على المكشوف قبل اقتراض الأسهم:

وتتمثل بقيام السمسار بعقد صفقة لمصلحة المستثمر (مقترض الأسهم) قبل أن يمتلكها؛ فالبائع باع ما ليس مملوكا له قبل البيع فما حكم هذا البيع؟

ذكر الفقهاء لهذا البيع صورتين:

الأولى: أن يكون المبيع معيناً:

ففي هذه الحالة اتفق الفقهاء[73] على عدم جواز بيع المبيع المعين قبل قبضه. لحديث عَبْدِاللَّه بن عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ:«لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». [74] ولحديث حكيم بن حزام:"لا تبع ماليس عندك"[75].

الثانية:أن يكون المبيع غير معين:

أما إذا كان المبيع غير معين(موصوف في الذمة) [76] فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين:

الأول: عدم الجواز، وهذا قول الحنفية، والمالكية، وابن تيمية[77]، مستدلين بحديث حكيم بن حزام :" لا تبع ماليس عندك"[78].

الثاني: جواز بيع الموصوف في الذمة. وهو قول الشافعية، والحنابلة[79].

وحجتهم: الجمع بين حديث حكيم بن حزام، والأحاديث الدالة على جواز السَّلم؛ وذلك بحمل حديث حكيم على بيع الأعيان المعينة[80].

ويرى الباحثان أنَّ بيع أسهم شركة معينة هو بيع أعيان، ولذا لا يجوز بيعها قبل اقتراضها أو تملكها.

الصورة الثانية: بيع الأسهم على المكشوف بعد اقتراض الأسهم.

وهذه الأسهم التي يقوم السمسار باقتراضها قد تكون مملوكة له، وقد تكون ملكا لغيره ، أو مرهونة عنده لآخر. فحكم البيع على المكشوف يتعلق بهذه الأمور نبينها على النحو الآتي:

حكم اقتراض الأسهم بشكل عام:

اختلف الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على أربعة أقوال نوجزها على النحو الآتي:

القول الأول: يرى أنَّ الأسهم عبارة عن حصة شائعة من موجودات الشركة؛ فقد تكون نقوداً أو أعياناً أو ديوناً أو خليطاً من ذلك، فإن كانت الأسهم نقوداً جاز إقراضها شرعاً، ويصبح المبلغ المبين في الصك ملكا للمقترض، له غنمه وعليه غرمه، وهذا رأي الصديق محمد الأمين الضرير، وقد أخذ به مجمع الفقه الإسلامي[81].

وإن كانت أعياناً نظر فإن كانت مثلية فعلى المقترض أن يرد مثل ما اقترض منه، وإن كانت قيمية فيجوز الاقتراض بقيمة السهم السوقية وفي هذه الحالة تكون قيمة السهم السوقية وقت الاقتراض هي الواجبة في ذمة المقترض. وكذلك الحال إن كانت الأسهم ديونا.

وأما إن كانت خليطا مما سبق؛ فالحكم للغالب منها، فإن لم يكن فيها غالب فيرجع بالسهم إلى قيمته الاسمية النقدية

القول الثاني : يرى أنه ينظر إلى الأسهم المالية من خلال مايظهر في البورصة، ولذا يجوز إقراضها كما يقرض الشخص غيره أوراقا نقدية ينتفع بها ثم يرد مثلها من الأوراق النقدية، فكذلك الأوراق المالية(الأسهم). وهذا قول محمد المختار السلامي[82].

القول الثالث: يرى أنَّ السهم بذاته مثلي بغض النظر عما يمثل من موجودات الشركة. فالانسان إذا ما اقترض أسهماً من شركة ما فإنه وبغض النظر عن طبيعة الأسهم يستطيع أن يرد أسهما، ويكون قد رد مثل ما أخذ تماماً، وهذا رأي أحمد بن محمد الخليل(83).

القول الرابع: يرى عدم جواز اقتراض الأسهم، وقد ذكره محمد السلامي؛ لأنَّ الشركة قائمة على مبدأ خلط الأموال، فاقتراض جزءٍ منها يؤدي إلى عزله مما يؤدي إلى إبطال الشركة وهدمها(84).

وقد رد مبارك أبو سليمان على أصحاب هذا القول : بأنَّ هذا كلام غير دقيق فلا يعني اقتراض هذه الأسهم عزلها بل كل ما يترتب على ذلك هو أنَّ المقترض يصبح شريكا في الشركة بدلا من المقرض، وليس له سحب حصته من الشركة إلا بعد تنضيض مال الشركة، واتفاق جميع الشركاء على إنهائها(85).

ويرى الباحثان أنَّ القول الثالث هو أقرب إلى واقع التعامل في هذه الأسهم حيث إنَّ المشتري لا ينظر إلى طبيعة هذه الأسهم هل هي نقود أم أعيان أم ديون أو خليط من هذه الأموال وإنَّما ينظر إلى قيمتها المالية؛ لتحصيل الربح، والاستفادة من بيعها في السوق لاحقاً؛ للاستفادة من فرق الأسعار، علاوةً على أنَّ الأسهم في كثير من الأحوال لها قيمتها السوقية التي تفوق بكثير قيمة الموجودات التي تمثلها لاعتبارات أخرى كسمعة الشركة، أو مكانتها، أو قوة مركزها المالي، أو كثرة الطلب عليها للوثوق بها وبأعمالها. ففي القول برد مثل قيمة هذه الموجودات التي تمثلها الأسهم إهدار لهذه الاعتبارات.

ثم الواجب في القرض رد مثل العين المقرضة بصرف النظر عن قيمتها السوقية فالقرض عقد إرفاق وإحسان لا عقد معاوضة.

وخلاصة القول – فيما يرى الباحثان– جواز إقراض الأسهم ؛لأنه كما يجوز بيعها يجوز إقراضها، والواجب في ذمة المقترض رد أسهم مثلها وبهذا تبرأ ذمته.

وبناء على ذلك هل يجوز البيع على المكشوف بعد اقتراض الأسهم؟

يرى الفقهاء المعاصرون(86) أنَّ البيع على المكشوف لا يجوز إن كان الاقتراض من السمسار الذي يباشر عقد بيع هذه الأسهم؛ لأنَّ السمسار يكون قد جمع بين عقدين؛ عقد قرض، وعقد السمسرة، والنبي ﷺ نهى عن سلف وبيع(87). فهو جمع بين عقد تبرع (اقراض الأسهم) وعقد معاوضة (بيع الأسهم) وهذا منهي عنه شرعاً، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه، فلا يرتب العقد آثاره، وبالتالي لا يملك المستثمر هذه الأسهم، فإذا أمر السمسار ببيعها فقد باع ما ليس في ملكه، وهذا محرم شرعاً.

ويتأكد هذا التحريم إذا كانت الأسهم مرهونة عند السمسار ولم يأذن له الراهن بالانتفاع بالعين المرهونة.

أما إذا كانت الأسهم مقترضة من غير السمسار كالاقراض من الشركة، والسمسار مجرد وسيط أو وكيل أو فضولي – على اختلاف المعاصرين في تكييف تصرف السمسار في هذه الحالة – فنرى جواز هذا البيع بناء على القول بجواز اقتراض الأسهم(88).

2– التصرفات المصاحبة للبيع على المكشوف ومن أهمها:

حكم اشتراط المقرض أرباحَ الأسهم المقترضة له:

لا خلاف بين الفقهاء(89) أنَّ القرض ينقل ملكية المال المقترَض إلى المقترِض، وبناء على القول بجواز إقراض الأسهم فالمقترض يكون مالكا للأسهم وربحها له، إذا احتفظ بها

إلى وقت توزيع أرباح الشركة، أما إذا باعها قبل توزيع الأرباح فتنتقل الأسهم لمن اشتراها بأرباحها.

وعليه، فلا يجوز اشتراط أن تكون الأرباح للمقرِض، وإلاَّ كان شرطاً جر منفعة وهذا ربا. وما يجري في أسواق الأوراق المالية من الاقراض بشرط الربح للمقرض شرط يخالف الأدلة الشرعية، لكن ذلك لا يوجب بطلان عقد القرض، ولا رد الأسهم، بل يصح العقد و يبطل الشرط.

أ- حكم رهن الثمن عند اقتراض الأسهم وحكم الانتفاع به:

يرى الفقهاء المعاصرون[90] جواز رهن ثمن الأسهم المقترضة بعد بيعها عند المقرِض؛ لجواز رهن النقود عند الفقهاء القدامى[91].

أما اشتراط انتفاع المقرض بهذا الثمن المرهون إلى حين سداد الأسهم المقترضة فهو شرط باطل؛ لأنَّ الدَّين من قرض ، وهذا يؤدي إلى قرض جر منفعة وهو محرم بالاجماع[92].

ب- حكم الرهن الإضافي (هامش الضمان):

هامش الضمان: هو رهن إضافي يطلب من المقترض دفعه إلى المرتهن في ابتداء العقد علاوة على ثمن الأسهم محل الصفقة ضماناً لسداد الدين[93].

ويرى الفقهاء المعاصرون[94] أنه جائز سواء أكان نقوداً أم أوراقاً مالية (أسهماً إضافية)، فيجوز برضا الطرفين الإضافة إلى الرهن عند ارتفاع القيمة السوقية للأسهم المرهونة، أو سحب جزء من النقود المرهونة عند انخفاض القيمة السوقية للأسهم؛ لأنَّ ذلك مشروط في العقد، ولحديث:" **المؤمنون عند شروطهم**"[95].

علاوةً على أنه لا يرتب ضرراً بالغير ولا يتضمن محذوراً شرعياً، كما أنَّ الحق لهما لا يعدوهما.

ج- حكم وضع الدولة أو المسؤولين عن سوق الأوراق المالية قيوداً لضبط التعامل بالبيع على المكشوف.

الأصل عدم جواز الحجر على تصرفات الناس في أموالهم، فلهم التعامل كما يشاؤون ما دام ذلك وفق ضوابط الشرع، ولهذا رأينا أنَّ النبي ﷺ لما غلا السعر في عهده ، وطلب الناس منه أن يسعِّر لهم، رفض التسعير وقال لهم عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ**» [96] فالحديث يبين لنا أنَّ الأصل عدم جواز إلزام الناس بما لا يرضون في أموالهم.

لكن رأينا جمهور الفقهاء[97] قد وجهوا الحديث أنَّ الغلاء الذي كان على عهد النبي ﷺ إنما كان غلاءً طبيعياً، فلم يكن هناك تدخل من التجار في رفع الأسعار، ولم يكن الارتفاع مفتعلا من قبلهم أو احتكارا لسلعة ضرورية بهدف رفع سعرها على الناس؛ ولذا فإن حدث خلاف ذلك، كان لولي الأمر أن يتدخل فيسعر بما يحقق المصلحة العامة والخاصة على السواء.

وكذا في البيع على المكشوف، فإنه إذا لحق ضرر بسبب هذه العقود بالشركات المصدرة لهذه الأسهم أو بالمشترين لها وكان ذلك مفتعلاً من قبل سماسرة السوق أو غيرهم كان للدولة والمسؤولين عن هذه الأسواق وضع القيود اللازمة لهذا التعامل بما يحقق المصلحة العامة ويرفع المفسدة عن المتعاملين؛ فالقاعدة في الاسلام: أن لاضرر ولا ضرار

وخلاصة القول في البيع على المكشوف: إنه بيع محرم ، وحتى يصح شرعاً لا بد من الشروط الآتية عند إبرامه:

1-تملك الأوراق المالية (الأسهم)؛ بأن يكون هناك بيع حقيقي لها.

2-أن تكون الأسهم المقترضة من غير السمسار حتى لا يَجمع بين سلف وبيع؛ بناء على القول بجواز اقتراض الأسهم.

3-أن لا يكون هناك اشتراط بأن ربح الأسهم للمقرِض ، حتى لا يكون قرض جر منفعة ، فهذا عين الربا.

4-مراقبة هذه التعاملات ووضع القيوط اللازمة بحيث لا تؤدي إلى الإضرار بالشركات أو المشترين لهذه الأسهم بصورة مفتعلة، قياساً على جواز التسعير إذا رتب ضرراً بالمشترين أو التجار.

فبهذه الضوابط للبيع على المكشوف يمكن أن نصل من خلالها إلى صيغة عقد بيع جائز شرعا.

بقيت ثغرة في العقد لابد من إيجاد بديل لها وهي المقرض وما الذي يستفيده من إقراض أسهمه إذا كان شركة أو مؤسسة ماليه، وقد رأينا أن نهاية المعاملة في البيع على المكشوف هي بين المستثمر والسمسار الذي هو وكيل للمستثمر في بيع الأسهم المقترضة.

ولحل هذه الثغرة أرى أن تكون هناك جهات أو مؤسسات حكومية تعنى بالقرض الحسن تشجيعا لهؤلاء المستثمرين من جهة، وتدويراً للمال الحكومي من جهة أخرى، وفي مقابل ذلك يلتزم المستثمر بكشف حساباته أمام هذه المؤسسات الحكومية لغايات تحصيل هذه القروض أولاً، ودفع المستحقات الضريبية والزكوية على هذه الاستثمارات ثانياً، وفي هذا

عون للحكومة على تغطية نفقاتها الحكومية؛ من خلال تشغيل أموالها في البورصات بصورة شرعية ، وتحصيل الرسوم والضرائب والزكاة المستحقة على هذه المعاملات، علاوة على إيجاد فرص عمل مما يسهم في حل مشكلتي الفقر والبطالة.

د- المطلب الثاني: العمليات الآجلة في سوق الأوراق المالية:

ويقصد بها: تلك المعاملات التي تتم خلال مدة زمنية مستقبلية، فيكون البيع والشراء منعقداً لكن تسوى العمليات بعد أجل معين(98).

وقد عرَّفها محمد هارون بأنها:" العمليات التي يتفق فيها الطرفان على تأجيل التسليم، ودفع الثمن إلى يوم معين يسمى يوم التصفية"(99).

وعرَّفها سمير رضوان بأنَّها:" تلك العمليات التي يُقصد بها المضاربة، ويؤجل فيها تسليم الأوراق، وكذلك دفع ثمنها إلى تاريخ مقبل هو تاريخ التصفية"(100).

وعرفها مبارك أبو سليمان بأنها:" بيع الأوراق المالية مؤجلة بثمن مؤجل"(101).

الغرض الأساس من عقد هذه العمليات الآجلة هو الحصول على ربح يأخذه المضارب يمثل قيمة الفرق بين السعر الذي عقدت به العملية، وبين سعرها يوم التصفية(102).

وبناءً على ما تقدم فهذه البيوع غير البيوع الآجلة شرعاً، فالبيع الآجل شرعًا: ما تأجل فيه الثمن دون المثمن(المبيع).

ويقصد بيوم التصفية: تنفيذ العقد في يومٍ تحدده لجنة البورصة، حيث تسلم فيه الأوراق المالية المباعة من قبل البائع، ويسلم ثمنها من قبل المشتري.

أو إبرام عقد جديد يحل العاقد الجديد محل العاقد الأول في تنفيذه(103).

وتتخذ التصفية أشكالاً ثلاثة:

الأول: أن يقوم المضارب بتسليم الأوراق فعلياً إذا كان بائعاً،ويستلمها إذا كان مشترياً.

الثاني: أن يبيع ما اشتراه أو يشتري ما باعه ويقبض الفرق.

الثالث: أن يؤجل التصفية إلى ميعاد التصفية التالي، مقابل دفع مبلغ معين يسمى "بدل التأجيل"[104].

وأغلب العمليات الآجلة الباتة تجري على المكشوف؛ **أي أنَّ المضارب لا يملك الأوراق التي يضارب بها.**

وتقسم العمليات الآجلة في سوق الأوراق المالية إلى عدة أقسام نذكر من أهمها ما يأتي:

أولاً:العمليات الآجلة الباتة القطعية(بدون شرط الخيار).

(Forward Transactions)

وهي تلك العمليات التي يلتزم أطرافها (البائع والمشتري) بتنفيذها في تاريخ معين[105].

وقد عرفها سمير رضوان بأنها:" تلك التي يحدد لتنفيذها موعد ثابت يسمى يوم التصفية أو يوم التسوية (Settlement Date) فيلتزم المشترون بدفع الثمن والبائعون بتسليم المبيع ولا خيار لأحدهم في فسخ العقد أو إلغائه، إلا أنَّ لكل من المتعاقدين أن

يصفي مركزه؛ بأن يبيع نقداً ما اشتراه آجلا، وله أو عليه الفرق بين سعري التعاقد والتصفية"[106].

وصورة ذلك : أن يتفق البائع والمشتري على شراء أسهم معينة بسعر مائة دينار، على أن يلتزم البائع ببيع هذا النوع من الأسهم وقت التصفية بسعر مائة دينار، وأن يلتزم المشتري بشراء هذه الأسهم بسعر مائة دينار، فإذا كان السعر السائد في وقتها مائة دينار انتهى الأمر بلا كسب ولا خسارة إلاَّ بقدر ما يخسره المتعاملون في البورصة وهو ما يدفعه المتعاملون للإدارة والسماسرة، وعليه يتم تسليم الأسهم وأخذ الثمن، لكن لا حاجة إلى هذا هنا؛ لأنه لا بيع ولا شراء أصلاً وإنما هو في الواقع مجرد اتفاق يسمى في البورصة بالمضاربة[107].

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في العقود الآجلة الباتة على قولين:

الأول: يرى عدم جواز هذه العقود. ومن هؤلاء وهبة الزحيلي، وعلي السالوس، والقرة داغي، والصديق محمد الأمين الضرير، ومبارك أبو سليمان، وبه أخذ مجمع الفقه الإسلامي[108].

وحجتهم في ذلك:

أ-أنَّ هذه العقود فيها تأجيل للبدلين، والعقود لا تصح شرعاً إلاَّ بتسليم البدلين أو أحدهما[109].

ب-أنَّ هذه العقود فيها إضرار بالمتعاقدين حيث لا يكسب أحدهما إلاَّ على حساب الآخر ففيها شبهة المقامرة أو المجازفة[110].

ج-أنَّ هذه الأسهم ليست في يد البائع والنبي ﷺ نهى عن بيع ما ليس عند الانسان[111] ففي الحديث:" لا تبع ما ليس عندك"[112].

د- أنَّ الأسهم لا يجوز تأجيلها، فلا تثبت في الذمة ؛لأنها متعينة بتعين الشركة وإن كانت حصة شائعة في الشركة، لكنها أعيان قائمة، والأعيان لا تثبت في الذمة.[113]

هـ- هذه العقود المضافة إلى أجل لا تفيد التمليك في الحال وصيغة العقد لا تؤدي إلى ترتيب آثار العقد وأحكامه التي رتبها الشارع الحكيم فلا يتحقق مقتضى العقد؛ وهو أن عقد البيع من العقود التي تفيد الملك للأعيان في الحال، وبالتالي لا ينعقد بصيغة مضافة إلى أجل[114].

وقد بيَّن علي السالوس هذه الصورة فقال:" والحقيقة أنَّ البورصة فيها أسماء تُلبَّس على المسلمين مثل كلمة مضاربة ومرابحة. والمضاربة في الإسلام تعني شركة رأس المال من جانب، والعمل من جانب، والربح يقسم بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها، إنما المضاربة في البورصة تعني المقامرة...؛ولذلك قلت: بأنه لا كسب لأحد إلاَّ على حساب الآخر تماماً كالمقامرين"[115].

فهذا النوع من العمليات –كما نلاحظ- لا يتم فيه تسليم المعقود عليه(الثمن والمبيع)، بل يشترط تأجيلهما. وعليه فإنَّ هذه العمليات من البيع والشراء غير جائزة بهذه الصورة التي ذكرنا لما يأتي:

أ-أنَّ شرط تسليم العوضين أو أحدهما على الأقل غير موجود، وهذا يخل بصحة العقد.

ب-أنَّ هذا النوع من العمليات أو البيوع فيه إضرار بأحد الطرفين، إلاَّ في حالة كون سعر الأسهم معادلاً لسعر البيع نفسه، وهذا نادر حتى لا يكسب أحد على حساب الآخر مما فيه شبهة القمار.

ج-أنَّ الأسهم لا تكون موجودة فعلا في معاملات سوق الأوراق المالية؛ أي لا تكون في حوزة البائع مما يجعل هذا البيع داخلا في بيع المعدوم الذي لا يجوز شرعا[116].

القول الثاني: يرى صحة هذا النوع من المعاملات ما دامت الأوراق المالية يجوز التعامل بها، ويملك البائع الثمن، ويكون ملك المشتري للمبيع بمجرد عقد البيع الصحيح، ولا يتوقف على التقابض،-وإن كان للتقابض أثر في الضمان-، ومن هؤلاء محمد عبد الغفار الشريف، وشعبان البراوري[117]

وقد استدلوا على جواز ذلك بما يأتي:

أ-أنَّ المالكية والحنابلة[118] يرون جواز اشتراط تأجيل الحق إلى مدة، مستدلين على ذلك بحديث جابر:" أنه كان يسير على جمل قد أعيا، فمرَّ النبي ﷺ فضربه فسار سيراً ليس يسير مثله، ثم قال: بعنيه بأوقية ، فاستثنيت حملانه إلى أهلي"[119].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ اشترى الجمل ولم يقبضه، بدليل اشتراط جابر رضي الله عنه أن يكون ما على الجمل من حملان لأهله.

وأجيب على ذلك: أنَّ الفقهاء لم يقولوا بجواز اشتراط تأجيل الثمن والمبيع معاً، بل إنَّ المالكية أنفسهم صرحوا بأنه لا يجوز اشتراط تأجيل الثمن والمثمن معاً، حيث صرحوا أنه لا يجوز بيع الدين إلاَّ إذا كان الثمن نقداً، وأجازوا تأخير رأس مال السلم إلى ثلاثة أيام فقط للحاجة[120].

أما الحنابلة فقد اشترطوا قبض الثمن في المجلس[121].

كما أنهم أجازوا تأجيل المبيع إذا كان هناك غرض صحيح؛ كبيع الدار واستثنى سكناها لمدة معينة، أو دابة واشترط حملانها إلى موضع معين كما في الحديث السابق. و الأوراق المالية ليس في تأجيلها غرض صحيح فيكون التأجيل حراماً.

ب-أنَّ هذه الأوراق عبارة عن ديون؛ لأنها لا تتعين بالتعيين، ولكن تحدد بالجنس والنوع؛ كالأسهم من الشركة الفلانية[122].

وأجيب عن ذلك: بأنَّ اعتبار الأسهم من الديون التي لا تتعين بالتعيين كلام غير دقيق وغير صحيح؛ لأنها معتبرة بما تمثله من أصول الشركة فهي حصص مشاع من موجودات الشركة معتبرة بها ديناً وعيناً[123].

ج- وقال مبارك سليمان: لو سلمنا أنَّ الأوراق المالية (الأسهم) عبارة عن ديون، فالدين يجوز تأجيله ثمناً أو مثمناً بحيث يسلم العوض الآخر في مجلس التعاقد، أما تأجيل العوضين معاً فهذا بيع دين بدين، وهو محرم إجماعاً[124].

بيان الراجح والبديل الشرعي لهذه المعاملة:

مما تقدم يتبين لنا أنَّ العقود الآجلة تنطوي على مجموعة من التعاملات غير الجائزة شرعاً، وحتى تصح هذه العقود لا بد من التخلص من الأمور الآتية:

1- عدم جواز تأجيل الأسهم والثمن معاً باتفاق الفقهاء؛ لأنه من باب بيع الدَّين بالدَّين وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك، ففي حديث ابن عمر:" **نهى رسول الله عن بيع الكالئ بالكالئ**"[125]؛ أي بيع الدَّين بالدَّين، وبالتالي لا بد من تسليم أحد البدلين ليصح العقد.

2- أما عن مدى جواز تأجيل الأسهم وحدها ودفع ثمنها فالمالكية والحنابلة على جواز ذلك إذا كان للبائع غرض صحيح وكان لصاحب الأسهم منفعة من ذلك؛ وهو تسليم الأسهم لاحقاً بثمن أقل إن انخفض سعرها ليحصل الربح بذلك.

3-لا بد من تملك الأسهم المبيعة عند التعاقد فهذه العقود في سوق الأوراق المالية تجري على المكشوف؛ أي بيع أسهم لا يملكها البائع، فهو يبيع أسهم شركة لم يشترِها بعد. وهذا محرم لحديث:" لا تبع ماليس عندك"[126].

هذا، وقد نص مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي على تحريم المعاملات الآجلة. فقد جاء في قرار المجمع في دورته المنعقدة في مكة المكرمة في ربيع الآخر سنة 1404هـ على أنَّ العقود الآجلة بكافة أنواعها التي تجري على المكشوف؛ أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع، وبالكيفية التي تجري في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعاً.

كما بيَّن أنَّ العقود الآجلة التي تجري في السوق المالية (البورصة) لا تعد من قبيل السَّلَم الجائز في الشريعة الاسلامية وذلك للفرق بينهما من وجهين هما:

1-أنَّ الثمن لا يتم تسليمه في العقود الآجلة في مجلس العقد وإنما يتم تأجيله إلى يوم التصفية

2-في عقد السَّلم لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وفي سوق الأوراق المالية تباع السلعة المتعاقد عليها وهي في ذمة البائع الأول عدة بيوعات قبل أن يقبضها المشتري الأول، ثم ليس الغرض السلعة ولا الأوراق المالية، إنما الغرض هو دفع أو قبض فروق الأسعار بين يوم التعاقد ويوم التصفية فهي مخاطرة على الكسب والربح كالمقامرة تماما[127].

وبناء على ما تقدم يمكن إجراء هذا البيع الآجل بصورة بيع السَّلَم الشرعية بحيث تؤجل الأوراق المالية إلى يوم التصفية مع دفع ثمنها كاملاً على رأي من يرى جواز تأجيل الأوراق المالية دون ثمنها، أو أن يدفع جزء من ثمنها لا كامل الثمن كما يرى بعض الحنفية جواز دفع جزء من ثمن السَّلم، والباقي مقسطاً على دفعات كما هو الحال في عقد الاستصناع في زماننا.

ويمكن تكييف عمل السمسار في هذه البيوع –فيما نرى– على أنه وكيل عن أصحاب الأوراق المالية من جهة والمشتري من جهة أخرى؛ بمقتضى قانون سوق الأوراق المالية، حيث يجري إتمام الصفقة في يوم التصفيه وهو اليوم المحدد من قبل لجنة البورصة.

وبناء عليه، فإنه لا إشكال في هذه المعاملة من حيث تاجيل البدلين إلى يوم التصفية، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: العمليات الآجلة بشرط التعويض(الشرطية البسيطة):

ويقصد بها: التزام كل من البائع والمشتري بتصفية العمليات في تاريخ معين، وفيها يشترط لأحد الطرفين الخيار في عدم تنفيذ العملية؛ وذلك مقابل دفع مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه مسبقاً، بمثابة تعويض عن عدم تنفيذ العملية[128].

أو هي بيع أوراق مالية مؤجلة بثمن مؤجل مع شرط الخيار لأحد المتعاقدين في إمضاء العقد أو فسخه، مقابل تعويض يدفعه مقدماً إذا أراد الفسخ، ولا يرد إليه[129].

والغرض من ذلك أن يحصر المضارب خسارته منذ البداية في هذا المبلغ سواء أكان بائعاً أم مشترياً.

وتقسم العمليات الآجلة بشرط التعويض إلى قسمين:

عمليات شرطية للمشتري (خيار الشرط للمشتري):

ويكون المشتري في هذا النوع من البيوع مخيراً بين استلام الصكوك وتسليم الثمن (أي تنفيذ العملية) وبين التخلي عن التعويض؛ أي عدم تنفيذ العملية، وفي نفس الوقت يكون البائع ملزماً بالقرار النهائي للمشتري.

ويقوم المشتري بتنفيذ الصفقة عندما يكون سعر السهم في موعد التصفية أعلى من سعره يوم عقد الصفقة، ويلغي الصفقة عندما يكون سعر السهم في موعد التصفية أقل من قاعدة التعويض التي وضعها. وتنفيذ خيار الشرط يكون قبل يوم التصفية ويسمى: "يوم جواب الشرط".

وصورة هذه العمليات: أن يقوم المشتري بشراء مائة سهم مع شرط التعويض بخمسة إذا رغب في عدم إتمام الصفقة، فعند موعد التصفية يكون للمشتري الخيار بين إتمام الصفقة وهذا يكون عندما يرتفع سعر السهم أو يبقى على حاله حتى لا يخسر. لكن إذا أصبحت الصفقة بخمسة وتسعين استوي عند المشتري إتمام الصفقة وعدم إتمامها فهو خاسر للخمسة على كل حال. لكن إن نزل السعر إلى تسعين فسيختار المشتري التعويض أي عدم إتمام الصفقة ودفع الخمسة المتفق عليها؛ لأنه يخسر في هذه الحالة عشرة إذا أراد إتمام الصفقة وهكذا[130].

ب- عمليات شرطية للبائع (خيار الشرط للبائع):

وهي تلك التي يكون فيها للبائع الخيار بين تنفيذ الصفقة وبين التنازل عن تنفيذها مقابل دفع تعويض متفق عليه مسبقا.

فإن كان الخيار للمشتري فهو أشبه ما يكون ببيع العربون ثم ذكروا خلاف الفقهاء في بيع العربون.

وأما إن كان الخيار للبائع فهو أشبه باشتراط عقد هبة في عقد البيع، واشتراط عقد في عقد آخر لا يصح لحديث ابن مسعود:" نهى رسول الله ﷺ عن صفقتين في صفقة"[135]. ومن القائلين بهذا القول محمد عبد الغفار الشريف[136].

وقد نوقش هذا القول بما يأتي:

1-أنه لم يبيِّن التكييف الفقهي للعربون مع هذا النوع من البيوع ولعل مراده -كما ذكر مبارك أبو سليمان- أنَّ المشتري في بيع العربون يفوت عليه المبلغ الذي دفعه عربونا إذا كان الفسخ من جهته، وإن أتم العقد احتسب العربون من الثمن. وكذلك في هذا البيع إن لم يتم الصفقة يدفع العوض جزاء على عدم إتمام الصفقة، وإن أتم فلا يدفع إلاَّ الثمن المتفق عليه.

2- هذا التشابه مع العربون لا يعني جواز هذا النوع من العقود فهناك فروق تمنع من إلحاقه به، حتى مع القول بجواز بيع العربون من أهمها:

أ- أن بيع العربون هو بيع حال، وأما هذا العقد فهو مؤجل في بدليه.

ب-الباعث على دفع العربون هو الرغبة في إتمام العقد، وفي المعاملات الآجلة الشرطية هو الرغبة في فسخ العقد للتخلص من الخسارة الكبيرة.

3-القول بأنَّ الخيار إذا كان للبائع هو أشبه باشتراط الهبة في عقد البيع تكييف غير دقيق؛ لأنَّ المشتري لم يعلق شراءه للأسهم على أن يهبه البائع مبلغا من المال بدليل أنَّ البائع قد ينفذ العقد ولا يدفع شيئا للمشتري[137].

4- هذا العقد ينطوي على أمرين:

أ-اشتراط حق الفسخ لأحد المتعاقدين.

ب-فسخ العقد بعوض[138].

فما مدى جواز هذين الأمرين عند الفقهاء؟ نبيِّن هذين الأمرين على النحو الآتي:

أولا: اشتراط حق فسخ العقد لأحد الطرفين:

هذا هو خيار الشرط في الفقه الإسلامي. وقد اتفق الفقهاء الأربعة على جواز خيار الشرط للبائع و للمشتري، لكنهم اختلفوا في مدته على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أنَّ مدة خيار الشرط هي ثلاثة أيام فما دون. وهذا قول الحنفية والشافعية[139].

وحجتهم : حديث حبان بن منقذ وفيه:" إذا ابتعت فقل لا خلابة"[140]. وفي رواية:" **إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدُدْهَا عَلَى صَاحِبِهَا**"[141].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ حدد لحبان بن منقذ ثلاثة أيام ليرد المبيع إذا غبن في البيع، فوجب التقيد في المدة التي حددها الشرع الحكيم.

القول الثاني: مدة الخيار بحسب طبيعة المبيع فتختلف باختلاف البيعات والحاجة لذلك. وهذا قول المالكية[142].

القول الثالث: ليس له مدة معينة فيرجع إلى اتفاق التبايعين. وهو قول الصاحبين من الحنفية والحنابلة[143].

وحجتهم في ذلك: قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾ [المائدة: 1]

وحديث:" المسلمون عند شروطهم"(144). ولأنه حق مقدر يعتمد على الشرط، فيرجع في تقديره إلى مشترطه؛ كالأجل(145).

وأرى أنَّ القول الثاني والثالث متفقان على عدم تحديد المدة بناء على ما نصت عليه بعض الأحاديث فالمالكية حملوا الحديث على حسب طبيعة المبيع، والصاحبان من الحنفية والحنابلة ردوا الأمر إلى اتفاق المتبايعين.

وعلى القول بجواز خيار الشرط بحسب الاتفاق أو حسب طبيعة المعاملة –كما هو الحال في سوق الأوراق المالية– حيث يكون يوم التصفية من قبل اللجان المختصة في السوق فيصح هذا الشرط لكن تبقى المعاملة غير مشروعة في المعاملات الآجلة الشرطية لأسباب أخرى من أهمها أنها بيع دين بدين

وقد يقال: إنَّ الفقهاء ذكروا أنه ليس للمتعاقدين في العقد الذي اشترط فيه الخيار أن يطالب بتسليم الثمن أو المثمن(المبيع) زمن الخيار فإذا اشترطا التسليم لكلا العوضين في وقت آخر فقد اشترطا ما هو من مقتضى العقد فيكون جائزاً، وكذا في العقود الآجلة التي فيها خيار الشرط فإن تأجيل تسليم الأسهم والثمن ليوم التصفية يتفق ومقتضى العقد

وقد رد مبارك أبو سليمان على ذلك بأن ما ذكره الفقهاء إنما هو في عقد حال لا في عقد آجل(146).

ثانيا: فسخ العقد بعوض:

وهذا التعويض هو مقابل الفسخ، لا في مقابل حق الفسخ. والفرق بينهما أنه لو كان مقابل حق الفسخ وجب على مشترط الخيار دفع العوض للطرف الآخر فسخ أم لم يفسخ.

والفسخ للعقد بعد انعقاده وترتب آثاره هو إقالة. فما حكم الإقالة عند الفقهاء ؟ وهل هي رد للعقد إلى ما كان عليه الأمر قبل التعاقد أم هي بيع جديد؟ وهل تصح الإقالة بتنازل عن بعض الحق. نبيِّن ذلك على النحو الآتي:

1- حكم الإقالة بزيادة:

ويقصد بالإقالة بزيادة: هو أن يرد على البائع أو المشتري أكثر مما أخذ منه.

وقد اختلف الفقهاء في حكم الإقالة بزيادة على قولين:

القول الأول: يرون عدم جواز الزيادة في الإقالة. وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة(147).

وحجتهم: أن الإقالة فسخ للعقد لا بيع جديد، والفسخ هو رفع للعقد لما كان عليه قبل التعاقد، فيرد الثمن للمشتري والمبيع للبائع، فقصد الإقالة رد كل حق لصاحبه؛ ولذا لا تصح الزيادة ولا النقص فيها(148).

القول الثاني: يرون جواز الزيادة في حال الإقالة، وهذا قول المالكية والظاهرية(149).

وحجتهم: أنَّ الإقالة بيع جديد. فهي عندهم فسخ إذا كانت بمثل الثمن الأول، وبيع جديد إن لم تكن كذلك[150].

لكنهم اشترطوا حتى تكون الإقالة بيعاً أن لا تؤدي إلى ما لا يجوز أو إلى التهمة بما لا يجوز.

ويرى الباحثان أنَّ قول الجمهور هو الأقوى لما يأتي:

أ-لأنَّ مقصد الشارع من شرع الإقالة هو الإرفاق والإحسان والمعروف بمن يريد التراجع عن البيع ويدل على ذلك حديث:"من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيامة"[151].

ب-ولأنَّ الإقالة تجوز في المسلم فيه قبل قبضه باتفاق الفقهاء[152]، في حين وقع الخلاف في جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه. فدل ذلك أن الإقالة فسخ لا بيع.

وبناء على ما تقدم فإذا كانت الإقالة فسخاً لم تجز الزيادة أو التنقيص للثمن الذي تم به البيع ؛ لأنَّ الزيادة لا مقابل لها، والإنقاص من الثمن هو أكل لمال الغير بالباطل.

فنلاحظ أنَّ هذه العمليات هي شرط للمشتري أو للبائع ، ولا ثمن ولا سلعة ، ولا تسلم ولا تسليم، فما العملية إلاَّ توقع من أحدهما في ارتفاع الأسعار، والآخر يضارب أو على الأصح يقامر في اتجاه انخفاضها.

قد يقال: إنَّ هذا خيار شرط، وخيار الشرط جائز في الإسلام. نقول: نعم هذا صحيح لكن ما معنى خيار الشرط؟

إنَّ خيار الشرط بمنظور الشرع يعني أنَّ البائع عندما يبيع السلعة ويسلم المبيع للمشتري ويتسلم هو الثمن قد يشترط المشتري الخيار مدة يومين أو ثلاثة ؛ وذلك لأنه ربما

اشتراه لغيره فيسأله عن رأيه فيما اشتراه له، وقد يكون على غير دراية بالسوق فيشترط الخيار حتى لا يغرر به، كما أنَّ خيار الشرط يعني أيضاً أنَّ المدة إذا انقضت ولم ينفسخ عقد البيع صار البيع تاماً وملزماً لأطرافه، دون زيادة ولا نقصان أو تعويض، وإذا جاء المشتري في مدة الخيار وفسخ البيع، أخذ البائع سلعته وأخذ المشتري الثمن، دون زيادة أو نقصان أو تعويض للبائع أو المشتري، وهذا بخلاف الخيار الذي يحدث في سوق الأوراق المالية فكانت هذه المعاملات أو العمليات التجارية باطلة شرعاً دون أدنى شك فهي أشبه ما يكون بموائد القمار وهذا ما ذكره علي السالوس حيث قال:" هذا معنى خيار الشرط[أي في البورصة] إنما خيار بمعنى أن لا سلعة ولا ثمن وأن هناك تخميناً وتظننا أنَّ السعر قد يكون كذا، فهذا أشبه في الحقيقة بموائد القمار؛ لأنَّ الهدف الأساسي هنا هو المضاربة كما يقولون ولكن الواقع أنها مقامرة، والمترجمون ترجموا الكلمة إلى العربية بكلمة مضاربة؛ لأنَّ المترجمين أيضا لا يعرفون معنى المضاربة الإسلامية"(153).

وبناء على ما تقدم فإنا نرى عدم صحة هذا النوع من العقود وعدم جواز التعامل به في سوق الأوراق المالية.

ثالثاً: المعاملات الآجلة الشرطية البسطية:

وهي عقود بيع أوراق مالية مؤجلة بثمن مؤجل مع شرط الخيار لأحد المتعاقدين في إمضاء العقد أو فسخه مقابل عوض يدفعه مقدماً عند التعاقد، ولا يرد بحال، فسخ أم لم يفسخ، وعلى من له الخيار أن يعلم السمسار بقراره في امضاء العقد أو فسخه يوم جواب الشرط(154).

وخيار الشرط يتعلق بالربح والخسارة فإن ارتفعت الاسعار فالمشتري إن كان له الخيار سيمضي العقد وإذا كان البائع سيطلب فسخ العقد لتحقق خسارته قبل يوم التصفية.

الحكم الفقهي لهذا العقد:

اختلف الفقهاء في هذا العقد على قولين :

الأول: يرى عدم جواز هذا العقد.ومن هؤلاء، أحمد محي الدين، والقره داغي، ومحمد السلامي،وسمير رضوان، ومبارك آل سليمان(155).

وحجتهم:

1-أنَّ فيه تأجيل الثمن والمبيع (الأسهم) وهذا محرم شرعاً؛ لأنه بيع كالئٍ بكالئٍ.

2-لأنه يتضمن بيع الانسان ما لايملك.

3- منافي لمقتضى العقد ومقصده الشرعي، وينطوي على مصلحة زائدة فيها شبهة الربا.

4- ولأنَّ العوض في هذا العقد في مقابل الخيار لا في مقابل الفسخ كما في المعاملة السابقة، فهل يجوز أخذ العوض في مقابل اشتراط الخيار؟

هذا يتعلق بمسألة اسقاط الخيار بعوض وقد اختلف الفقهاء فيه على قولين:

الأول: يرى جواز أخذ العوض مقابل اسقاط الخيار. وهو قول الحنفية والمالكية(156) وقول عند الشافعية والحنابلة(157).

الثاني: لا يجوز أخذ العوض مقابل اسقاط الخيار. وهذا قول عند الشافعية والحنابلة(158).

وقد رجح أصحاب هذا القول قول الحنابلة في عدم جواز أخذ العوض، كما احتجوا بأن الحنفية يقولون بعدم جواز الاعتياض عن الحقوق المجردة ومنها حق الخيار(159).

القول الثاني: جواز هذا النوع من التعاملات وممن ذهب إلى ذلك وهبة الزحيلي[160].

استناداً على ما ذهب إليه المالكية والحنابلة في مدة الخيار حيث قال:" وبناء على هذا الرأي للمالكية والحنابلة ومن وافقهم تجوز العمليات الآجلة الشرطية البسيطة إذا كانت مدة استعمال حق الخيار معلومة على النحو المذكور ومدة الخيار في هذه العمليات معلومة، وهي الفترة ما بين وقت العقد ووقت قرب التصفية"[161].

ويرى الباحثان أنَّ هذا النوع من المعاملات غير جائز لقوة ما احتج به الفريق الأول، ولأن أخذ العوض مقابل اشتراط الخيار أكل للمال بالباطل ؛ لأنه في غير مقابلة مال فيكون حراماً.

ويمكن تصحيح هذا النوع من العقود بإحدى طريقتين:

الأولى: الإبقاء على خيار الشرط والاستغناء عن العوض.

الثانية: التفاوض على العوض مقابل إسقاط خيار الشرط أخذاً برأي الحنفية والمالكية.

رابعاً: المعاملات الآجلة بشرط الانتقاء:

وهو عقد بين طرفين يكون لأحدهما الخيار في الموعد المحدد بين أن يبيع الآخر أوراقاً مالية معينة بسعر محدد، أو أن يشتري من تلك الأوراق بسعر أعلى منه[162].

فهذه العقود فيها سعران؛ سعر أدنى للبيع، وسعر أعلى للشراء، وعلى مشترط الخيار أن يقرر يوم التصفية البيع بالسعر الأدنى أو الشراء بالسعر الأعلى، والطرف الآخر ملزم بتنفيذ العقد بحسب ما يقرره من له الخيار.

وترتب على هذا النوع من العقود الربح لأحد الطرفين والخسارة للطرف الآخر

صورة هذه العقود: أن يتفق زيد مع محمد على أن يبيع زيد محمداً 100 سهم يوم التصفية بسعر خمسين ديناراً للسهم الواحد، أو يشتري منه تلك الأسهم بخمسة وخمسين ديناراً. ففي يوم التصفية يقرر صاحب الخيار الشراء أو البيع حسب الأسعار؛ فإن كان السعر بين السعرين (سعر البيع وسعر الشراء) فسيخسر مشترط الخيار. فمثلا: لو كان سعر الأسهم ثلاثة وخمسون ديناراً وقرر الشراء فسعر الشراء بناء على العقد هو 55 دينار (55-53)*100سهم= 200دينار خسارة مشترط الخيار.

أما إذا كان السعر أعلى من السعرين كأن يكون 65 ديناراً فسيربح من له الخيار؛ لأنه سيشتري وفق العقد بـ 55دينار.ا

وإن كان السعر أدنى من السعرين كأن يكون 40 ديناراً فسيربح من له الخيار أيضاً؛ لأنه سيقرر البيع بـ50 ديناراً حسب الاتفاق المقرر في العقد.

الحكم الفقهي لهذا النوع من العقود:

اختلف الفقهاء المعاصرون في هذا النوع من العقود على قولين:

القول الأول: يرى تحريم هذا النوع من التعاقد. ومن هؤلاء علي القره داغي[163].

وحجتهم:

1-أنَّ هذا العقد فيه تأجيل للمبيع والثمن معًا.

2-عدم تحقق الأركان؛ حيث إن العقد لم يحدد الثمن للشراء والبيع[164].

3-فالملاحظ في هذه الصورة من التعامل أنها تتضمن نوعا من المقامرة المسماة في سوق الأوراق المالية بالمضاربة، علاوة على أنَّ العقد في هذه المعاملة يتضمن في ظاهره بيعاً ووعداً، كما يتضمن بيعاً آخر مما يسمى في الفقه الاسلامي ببيع صفقتين في صفقة واحدة، وهذا منهي عنه شرعاً، وعليه فهذه الصورة من البيوع المحرمة شرعاً لمخالفتها الصريحة لمقتضى العقد(165).

القول الثاني: يرى جواز هذا النوع من التعامل. ومن هؤلاء محمد عبد الغفار الشريف(166).

وحجته: أنَّ هذا ليس ببيع، وإنَّما هو مجرد مساومة، ثم في اليوم المحدد يقع عقد البيع إذا كانت الأوراق المالية من النوع المباح التعامل بها.

وقد رد على ذلك: بأنَّ البورصات تلزم الطرفين بما تم الاتفاق عليه بينهما فهذه ليست مساومة.

القول الثالث: يرى أنَّ هذا النوع من التعاقد يتم بمرحلتين:

الأولى: اتفاق يتم ابرامه بين الطرفين في ابتداء الأمر.

والثانية: تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الموعد المحدد. وهذا ما ذهب إليه مبارك أبو سليمان. حيث يرى أنَّ المرحلة الأولى هي مجرد وعد بين الطرفين على البيع والشراء. فأحد الطرفين يعد الآخر أن يبيعه، أو أن يشتري منه نوعاً معيناً من الأوراق المالية(كالأسهم) بسعر محدد وفي وقت محدد. وهذا الوعد ملزم للطرفين، حيث يلزم مشترط الخيار بتنفيذ أحد الأمرين إما البيع أو الشراء ، والطرف الآخر ملتزم بتنفيذ ما يقرره مشترط الخيار(167). فما حكم الوفاء بالوعد ؟ وما مدى وجوب الالتزام به سواء ترتب عليه ربح أو خسارة؟

نقول: الأصل أنَّ الوفاء بالوعد مطلوب شرعاً لكن الفقهاء اختلفوا في حكمه على أربعة أقوال:

القول الأول: يرى أنَّ الوفاء بالوعد مستحب، إلاَّ إذا كان الوعد معلقاً على شرط، ففي هذه الحالة يجب الوفاء به. وهذا قول الحنفية(168).

القول الثاني: يرى أنَّ الوفاء بالوعد مستحب إلاَّ إذا كانت المواعدة على سبب ودخل الموعود في السبب فإن الوعد في هذه الحالة يلزمه. وهذا هو المشهور عند المالكية(169).

القول الثالث: يرى أنَّ الوفاء بالوعد مستحب ومن تركه فاته الفضل وارتكب مكروهاً، لكن لا يلزمه ولا إثم عليه. وهذا قول الشافعية والحنابلة وابن حزم من الظاهرية(170).

القول الرابع: يرى أصحابه أنَّ الوفاء بالوعد واجب. وهذا قول عمر بن عبد العزيز وابن شبرمة، وابن العربي، والسبكي من الشافعية، ورواية عن الامام أحمد، وقول لابن تيمية(171).

مما تقدم أرى أنَّ الوفاء بالوعد واجب؛ لأنَّ الشرع أمر بالوفاء بالوعد بل عدَّ من صفات المنافق الاخلاف بالوعد ولذا أميل إلى قول من يرى وجوب الوفاء بالوعد خاصة إذا كان هناك ترتب التزامات جسيمة على أحد أو كلا طرفي الوعد.

وبناء على القول بجواز المواعدة في هذه التعاملات، ووجوب الالتزام بها فإنَّ ما يجري في الأسواق المالية من المواعدة على البيع أو الشراء كما في المعاملات الآجلة بشرط الانتقاء

أمر جائز شرعاً. على أن لا يترتب على الوفاء بالوعد ضرر بالواعد؛ لأنَّ الدخول في العقد في هذه الحالة ينطوي على عدم رضا، والرضا شرط في عقود المعاوضات.

وعليه ، فإذا التزم المتعاقدان بما تواعدا عليه كان للعقد حالتان:

الحالة الأولى: أن يتم إبرام العقد يوم التصفية فهنا البيع صحيح شريطة أن يكون البائع مالكاً للأسهم التي سيبيعها يوم التصفية.

والحالة الثانية: ابرام العقد قبل يوم التصفية، على أن ينفذ العقد يوم التصفية ، ففي هذه الحالة البيع غير جائز؛ لأنه عقد قد أجل فيه البدلان وهذا من باب بيع الدين بالدين، وهو منهي عنه شرعاً.

خامساً: المعاملات الآجلة الشرطية المركبة:

وهي عقد بين طرفين يكون للمتعامل بها الحق في أن يكون مشترياً لأوراق مالية معينة، أو بائعاً لها، أو أن يفسخ العقد، لكن مقابل تعويض أكبر من التعويض في العمليات البسيطة يدفعه مقدماً، ولا يرد إليه بحال[172].

وعليه، فإنَّ للمتعامل الذي شرط الخيار الحق في اختيار واحد من هذه الخيارات الثلاثة بناء على تغير الأسعار، بحيث إذا زادت الأسعار فإنه سيقرر الشراء؛ لأنه عندئذ سيشتري بالسعر المنخفض الذي تم الاتفاق عليه سابقاً، ويبيع بالسعر الأعلى وهو سعر يوم التصفية. وأما إذا انخفضت فسيقرر البيع.

أما إذا كان التغير طفيفاً فإنه سيختار فسخ العقد؛ لأنَّ تنفيذ العقد في هذه الحالة سيكلفه السمسرة التي سيقوم بدفعها للسماسرة.

فما حكم هذا النوع من التعامل؟.

اختلف الفقهاء في هذا النوع من التعامل على قولين:

القول الأول: يرى جواز هذه المعاملات بناء على جواز المعاملات الشرطية البسيطة، عملاً بما يراه جمهور الفقهاء من جواز اشتراط مدة في خيار الشرط حسب الحاجة والأحوال، ومن هؤلاء وهبة الزحيلي، ومحمد الجندي(173).

القول الثاني: يرى عدم جواز هذا النوع من التعامل ومن هؤلاء أحمد محي الدين، سمير رضوان، ومبارك آل سليمان(174).

وحجتهم: أنَّ هذا النوع من التعامل هو وعد ابتداء لا عقد، والوعد غير ملزم لأحد أطرافه؛ وهو الطرف الذي له الخيار في أن يبيع أو يشتري أو يفسخ وللطرف الآخر الوفاء بالوعد مقابل تمتعه بحق الخيار.

كما يؤخذ على هذا النوع من التعامل أنَّ هناك تأجيل للبدلين وهذا لا يجوز شرعاً، كما أنه ينطوي على عدم القطع بالبيع والشراء ، علاوة على أخذ عوض مقابل حق الخيار، وقد سبق أن بيَّنا عدم جواز ذلك. وبناء على ما تقدم أرى أن أصحاب القول الثاني هم أقوى حجة من أصحاب القول الأول، وبالتالي فالتعامل بهذه الصورة محرم شرعا.

ولتصحيح هذا النوع من التعامل أرى أن يثبت للمشتري خيار في إمضاء العقد أو فسخه (أي خيار الشرط) لكن **دون أن يكون هناك مقابل مادي لحق الفسخ**. فإن اتفق على ذلك كان الأمر وعداً ابتداء، وعقداً انتهاء (يوم التصفية)، وللطرفين إبرام العقد أو اختيار من له الخيار أحد الخيارات السابقة شريطة أن تكون الأسهم المبيعة يوم التصفية في ملك البائع منهما.

سادساً: المعاملات الآجلة مع خيار الزيادة:

وقد عرفها مبارك آل سليمان بأنها:"بيع الأوراق المالية مؤجلة، بثمن مؤجل، مع اشتراط أحد المتعاقدين الخيار في مضاعفة الكمية المباعة أو المشتراة وبالسعر المتفق عليه[175].

وهذا الشرط قد يشترطه البائع أو المشتري، وسيقدم مشترط الخيار على استخدام الخيار وطلب الزيادة إذا كان تقلب الأسعار في صالحه.

وصورة هذا العقد: أن يشتري شخص عشرين سهماً من أسهم شركة معينة شراءً آجلا إلى يوم التصفية بسعر خمسة دنانير للسهم، ويشترط الخيار لنفسه في الزيادة. فإن كان سعر السهم يوم التصفية أقل من المتفق عليه، فلن يشتري أسهما أخرى وسيكتفي بما اشترى مكتفياً بالخسارة. وإن زاد سعر الأسهم فسيختار شراء مزيد من الأسهم.

وكذلك الحال بالنسبة للبائع فإنَّ الأسهم إذا ارتفعت فسيكتفي بالصفقة، وإن انخفضت إلى أقل من السعر المتفق عليه فسيقرر استعمال حقه في الخيار وذلك بشراء مزيد من الأسهم حسب الاتفاق في العقد.

حكم هذا النوع من التعامل عند الفقهاء المعاصرين:

اختلف الفقهاء المعاصرون في هذا النوع من العقود على قولين:

الأول: يرى عدم جواز التعامل به. ومن هؤلاء علي القره داغي[176].

وحجتهم:

1-عدم توافر أركان العقد.

2-يتضمن في ظاهره بيعاً متضمنا للوعد، كما يتضمن بيعاً آخر فيكون داخلاً في النهي عن صفقتين في صفقة واحدة.

3- ولأنَّ المعاملة من المعاملات الآجلة وفيها تأخير للبدلين وهذا من باب بيع الكالىء بالكالىء المنهي عنه شرعاً(177).

الثاني: يرى جواز هذا النوع من التعاملات. وهو قول محمد عبد الغفار الشريف(178).

وحجته: أنَّ العملية مركبة من بيع ووعد بالبيع أو الشراء، وعند إتمام الصفقة الأولى مع علم الطرف الثاني بعدم الزام هذا الوعد فالبيع صحيح، والصفقة الثانية إذا تمت فهي عبارة عن عقد بيع جديد لا علاقة له بالعقد الأول.

ويرى الباحثان أنَّ هذه المعاملة غير جائزة شرعاً؛ لأنَّ فيها تأجيل البدلين إلى يوم التصفية وأما أن الصفقة الثانية هي عقد جديد فغير مسلم؛ لأنَّها قائمة في العقد؛ فالصفقة الثانية مشروطة في العقد الأول، والأول فاسد والمبني على الفاسد فاسد، وهذا ما أشأر إليه مبارك آل سليمان.

وبناء على ذلك فلتصحيح العقد لابد من إبرام العقد من غير أن يكون الشرط الذي تضمنه العقد ملزماً لأطرافه.

سابعًا: العمليات الآجلة الشرطية المضاعفة:

ويقصد بها العمليات التي يعطى فيها للمشتري حق زيادة الكمية التي اتفق عليها، إذا كانت تقلبات الأسعار في صالحه، ومحرر الاختيار يتوقع أيضا أن تكون الأسعار مستقرة بينما يتوقع المشتري العكس(179).

وعليه، فهي بيع أوراق مالية مؤجلة بثمن مؤجل مع اشتراط أحد المتعاقدين الخيار في مضاعفة الكمية المباعة أو المشتراة بالسعر المتفق عليه، مقابل عوض غير مسترد يدفعه للطرف الآخر، وتتوقف قيمة العوض عادة على مقدار الزيادة المطلوبة إن كانت ضعفا أو ضعفين أو أكثر(180).

وقد اختلف الفقهاء في هذا النوع من التعامل على قولين:

القول الأول: يرى جواز هذا النوع من التعامل إذا كانت الكمية المضاعفة معلومة ابتداءً في العقد؛ لأنه لا يجوز تعديل العقد بشرط إضافي ويعتبر التعويض مضافا إلى أصل الثمن. وممن يرى ذلك وهبه الزحيلي(181).

وقد رد مبارك أبو سليمان على ذلك بما يأتي:

أ-القول بأنَّ التعويض مضاف إلى الثمن كلام غير دقيق؛ لأنَّ قصد المتعاقدين في الأوراق المالية أن العوض إنما يكون عن الخيار، وليس جزءاً من الثمن.

ب-ولأنَّ المشترط إذا طالب بزيادة الكمية فلا يضاف العوض إلى الثمن، ولو كان جزءاً من الثمن لأضيف إليه(182).

القول الثاني: يرى عدم جواز هذا النوع من العقود ومن هولاء محمد الجندي، ومبارك أبو سليمان(183).

وحجتهم:

1-أنَّ هذا العقد فيه تأجيل للبدلين فهو من باب الكالىء بالكالىء.

2-عدم جواز دفع العوض في مقابل الخيار؛ لأنه ليس بمال، ولا حق متعلق بمال، فكان غير جائز(184).

ويرى الباحثان عدم جواز هذا النوع من العقود لقوة الأدلة التي استدل بها المانعين. لكن يمكن تصحيح العقد على النحو الآتي:

1-ينبغي أن لا يؤجل البدلان بمعنى انه لا بد من تحديد السعر وقت التعاقد، ودفع كل الثمن أو جزءٍ منه كما هو الحال في عقد السلم وعقد الاستصناع.

2-الاسهم المشتراه بناء على خيار الزيادة (زيادة السهم) نرى أن تكييفها أقرب إلى بيع الاستجرار الذي أشار إليه الفقهاء.

ولبيع الاستجرار صور كثيرة ذكرها الفقهاء لعل أقرب هذه الصور للعميات الآجلة بشرط الزيادة أو المضاعفة هو أخذ سلعة شيئا فشيئا بالثمن المتفق عليه وقت التعاقد أو الأخذ ، ومن ثم المحاسبة على ذلك(185).

وكذلك الحال في هذه العقود يقوم المشتري بشراء عدد من الأسهم ثم في حال توقع المشتري لمزيد من الأرباح في هذه الأسهم يطالب البائع بمزيد من الأسهم بناء على اشتراط ذلك في العقد فيأخذ من هذه الأسهم شيئا فشيئا بناء على تقلب أسعار هذه الأسهم لصالحه في السوق.

فصورة هذا العقد بناء على هذا التكييف لاخلاف بين الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في جوازه(186).



وبناء على ذلك: فهذه العقود قد ذكر فيها الثمن وحدد عند التعاقد وبالتالي يصح بيع هذه الأسهم بناء على الاتفاق وبالسعر الذي حدد يوم التعاقد شريطة أن يكون أحد البدلين أو كلاهما موجوداً؛ لأن الممنوع هو الاتفاق على تأجيل البدلين.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نحمد الله تعالى ونثني عليه بما هو أهله، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله سيدنا ونبيَّنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أما النتائج فمن أهمها:

1-الأصل في المعاملات الإباحة لا الحرمة ما لم يصاحبها مخالفة للمقاصد العامة من تشريع العقود.

2-العمليات العاجلة التي تجري في سوق الأوراق المالية(الشراء بكامل الثمن) جائزة عند الفقهاء المعاصرين سواء أكان الغرض منها الاستثمار أو المضاربة بها في السوق. لكن ذلك مشروط في راينا ألا يصاحب العقد خداع أو تغرير بالمشتري، وإلا اصبح العقد محرماً لغيره.

3-عقود الشراء بالحد (هامش الربح) غير جائزة، والبديل الشرعي لها هو إجراء عقد تمويل بأسلوب المشاركة بين المستثمر والسمسار بحيث يكون شراء الأوراق المالية بصورة شركة العنان الإسلامية.

4-البيع على المكشوف بيع محرم في ضوء ما يجري في سوق الأوراق المالية،ويرى الباحثان إمكانية تصحيح هذا العقد وفق الشروط التي ذكرت في البحث.

5-العقود الآجلة تنطوي على مجموعة من التعاملات غير الجائزة شرعا وحتى تصح لا بد من الأخذ بالشروط التي تم ذكرها في البحث والتي من اهمها: عدم جواز تأجي البدلين معا، وان يكون هناك تملكا حقيقيا للأوراق المالية؛ لأن هذه العقود تجري على المكشوف؛ أي دون تملك حقيقي لتلك الأوراق المالية.

6-العقود الآجلة الباتة القطعية يمكن بيعها بصورة عقد السلم، بحيث تؤجل الأوراق المالية إلى يوم التصفية، مع دفع ثمنها كاملا، أو جزء منه كما يرى الحنفية في عقد الاستصناع.

7-يمكن تكييف عمل السمسار على أنه وكيل عن أصحاب الأوراق المالية من جهة والمشتري أو المستثمر من جهة أخرى، وذلك بمقتضى قانون سوق الأوراق المالية.

8-العقود الآجلة الشرطية المركبة غير جائزة شرعاً؛ لأن فيها تأجيل البدلين، ولأن فيها أخذ عوض مقابل حق الخيار. ولتصحيحها نرى أن يثبت للمشتري خيار امضاء العقد أو فسخه دون أن يكون هناك مقابل لحق الفسخ، فإن تم الاتفاق على ذلك كان الأمر وعداً بالبيع ابتداءً، وعقد بيع يمو التصفية انتهاء.

9- العمليات الأجلة بشرط الانتقاء أو المضاعفة يمكن تكيفها على أنها قريبة من عقود الاستجرا ر التي ذكرت في الفقه الإسلامي ويمكن تصحيح هذه العقود وفق الشروط التي ذكرت في البحث.

أما التوصيات فمن أهمها:

1-يوصي الباحثان بضرورة إقامة مؤتمر دولي يُعنى بالعقود التي تجري في سوق الأوراق المالية من حيث تكييفها وبيان البدائل الشرعية لها.

2-لابد من إيجاد هيئة رقابة شرعية في سوق الأوراق المالية تهدف بيان الحكم الشرعي لها وكيفية تطبيقا من الناحية الشرعية.

3- كما يوصي الباحثان بدراسة بقية العقود التي تجري في سوق الأوراق المالية كعقود الامتيازات، وعقود الخيارات؛ لأن هذا البحث لم يقم بدراستها.

الهوامش:

1-ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص435.

2- الرازي، مختار الصحاح، ص322.

3- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج4، ص342.

4- ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج5، ص9. ابن تيمية، القواعد النورانية، ج1، ص184. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج29، ص126 وما بعدها.

5- البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَاب الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مع النِّسَاءِ ج2،ص756، رقم(2047).مسلم،صحيح مسلم،كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق،ج2،ص1142، رقم(1504).

6- ابو حنيفة النعمان، مسند أبي حنيفة ج1، ص160. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك،ج3، ص535، حديث رقم (1234). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، كتاب البيوع، ج2، ص21، حديث رقم (2185) وقال الحاكم: على شرط جملة من أئمة المسلمين صحيح.

7- ابن تيمية، القواعد النورانية، ج1، ص188. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج29، ص132 وما بعدها. ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج1، ص344-ص345.

8- البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشروط،بَاب الشُّرُوطِ في الْمَهْرِ،ج2،ص970،رقم (2572).مسلم،صحيح مسلم،كتاب النكاحَ،باب الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ في النِّكَاحِ، ج2/ص1035، رقم(1418).

9- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج29، ص150. بتصرف

10- أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب ما لم يذكر تحريمه، ج3، ص354، حديث رقم (3800). ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب أكل الجبن والسمن، ج2، ص1117، حديث رقم(3367). الحاكم النيسابوري، المستدرك عل الصحيحين،ج4،ص129، قال الحاكم: هذا حديث صحيح مفسر في الباب.الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج5، ص325، حديث رقم(2256).

11- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص95 وما بعدها.

12- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص95 وما بعدها. محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية، ص216.

13- حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، ص45.

14- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص158.

15- محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية، ص9.

16- محسن الخضيري، كيف تتعلم البورصة، ص9.

17- مراد كاظم، البورصة وأفضل الطرق في إنجاح الاستثمارات المالية، ص7.

18- محسن الخضيري، كيف تتعلم البورصة، ص23.

19- ليلى شحاته، مقدمة في بورصة الوراق المالية، ص62.

20- محروس حسن، الأسواق المالية، ص29 وما بعدها.

21- محمد القري، الأسواق المالية، ص17. سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص37 وما بعدها

22- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص27 وما بعدها.

23- محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية، ص10 وما بعدها

24- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص30.

25- ليلى شحاته، مقدمة في بورصة الوراق المالية، ص.47

26- المرجع السابق، ص.48

27- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص30.

28- المرجع السابق، ص30.

29- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص316. البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص184.

30- محمد الجندي، معاملات البورصة، ص211.

31- وتسمى عند بعضهم العمليات النقدية أو المنجزة.

32- ليلى شحاته،مقدمة في بورصة الأوراق المالية،ص60. سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص216 بتصرف.

33- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص262.

34- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص317.

35- مسلم، صحيح مسلم، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، ج3، ص1211، حديث رقم (1587).

36- البخاري، صحيح البخاري، باب السلم في وزن معلوم، ج3، ص85، حديث رقم(2240). مسلم، صحيح مسلم، باب الرهن وجوازه في الحضر كالسفر، ج3، ص1226، حديث رقم (1604).

37- أبوداود، سنن أبي داود، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، ج3، ص283، حديث رقم (3503). الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في كراهية بيع مال ليس عندك، ج3، ص526، حديث رقم(1232). الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج5، ص132، حديث رقم (1292) قال الألباني: حديث صحيح.

38- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص682.

39- أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، ص86. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص683 وما بعدها. شعبان البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص185 وما بعدها.

40- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص684 وما بعدها.

41- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج3، ص89.

42- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص269.

43- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص328.

44- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص688 وما بعدها.

45- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص689.

46- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص270. سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص328.

47- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص330. محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، ص271.

48- القره داغي، أسواق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، 16/1. محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، ص271. مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص695.

49- محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، ص271. محمد بن علي القري، الأسواق المالية، ص63.

50- أبوداود، سنن أبي داود، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، ج3، ص283، حديث رقم(3504). الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في كراهية بيع مال ليس عندك، ج3، ص527، حديث رقم(1234). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج5، ص147، حديث رقم(1305) قال الألباني: حديث **حسن**.

51- الصديق الضرير، بحث بعنوان اقتراض الأسهم أو رهنها...، ص13. احمد الخليل، الاسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص231.

52- ابن نجيم،البحر الرائق،ج8، ص268. البغدادي، مجمع الضمانات، ص95. مجمع الأنهر، ج2، ص594. ابن رشد، بداية المجتهد،ج4، ص56. الصاوي، حاشية الصاوي،ج3، ص296.الحاوي الكبير، ج6،ص20،ص25.الشيرازي،المهذب، ج2،ص86.ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج2، ص70.

53- البابرتي،العناية شرح الهداية،ج10،ص163. الزيلعي،تبيين الحقائق،ج7،ص160.الحطاب مواهب الجليل،ج6، ص542. الرحيباني،مطالب أولي النهى،ج4، ص252.

54- الكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص139. الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ج2، ص66. الشافعي، الأم ، ج3، ص153.المرداوي، الانصاف، ج5، 140.

55- السرخسي، المبسوط، ج21، ص98. الموصلي، الاختيار، ج2، ص66. المرداوي، الانصاف، ج5، 140.

56- السرخسي، المبسوط، ج21، ص98. الزيلعي، تبيين الحقائق، ج7، ص203.

57- ابن نجيم، البحر الرائق، ج8، 298. الباجي، المنتقى، ج7، ص271. ابن قدامة، المغني، ج6، ص505.

58- المراجع السابقة.

59-

60- نقلاً عن سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص322.

61- The Encyclopedia Americana.(NewYork: American Corporation International Head Quarters, International Edition-1989 v17 .p.256.

62- شعبان البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص195.

63- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص743.

64- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص747.

65- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص748.

66- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص323. شعبان البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص185 وما بعدها ص201. وانظر التكييف الفقهي لعمل السمسار ومعاونيه شعبان البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص60 وما بعدها

67- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص323.

68- الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص147. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج3، ص281.ابن رجب، القواعد في الفقه الإسلامي، ص404.

69- البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، ج4، ص207، حديث رقم(3642).

70- النووي، المجموع، ج9، ص311 وما بعدها. البهوتي، كشاف القناع، ج2، ص157 وما بعدها.

71- أبوداود، سنن أبي داود، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، ج3، ص283، حديث رقم(3503). الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في كراهية بيع مال ليس عندك، ج3، ص526، حديث رقم(1232). الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج5، ص132، حديث رقم(1292) قال الألباني: حديث صحيح.

72- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص327. شعبان البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص200.

73- السرخسي، المبسوط، ج13، ص70. النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص165. النووي، المجموع، ج9، ص264. ابن قدامة، المغني، ج6، ص296.

74- أبوداود،سنن أبي داود، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده،ج3،ص283،حديث رقم(3504). الترمذي،سنن الترمذي، اب ما جاء في كراهية بيع مال ليس عندك،ج3،ص527،حديث رقم(1234). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج5، ص147، حديث رقم(1305) قال الألباني: حديث حسن.

75- سبق تخريجه، ص.18

76- والخلاف على بيع ما ليس مملوكا للإنسان على جهة البيع لا على جهة السلم. انظر: مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص752.

77- السرخسي، المبسوط، ج13، ص70. النفراوي، الفواكه الدواني، ج2، ص165. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج20، ص529.

78- سبق تخريجه، ص18.

79- الشافعي، الأم، ج3، ص94. البهوتي، كشاف القناع، ج3، ص181. المرداوي، الانصاف، ج11، ص103.

80- الشافعي، الأم، ج3، ص94.

81- الصديق محمد الأمين الضرير، بحث بعنوان: "اقتراض الأسهم أو رهنها أو بيعها مرابحة أو تأجيرها، أعمال الندوة الفقهية الثالثة، بيت التمويل الكويتي، ص13.

82- محمد المختار السلامي، بحث بعنوان: " اقتراض الأسهم أو رهنها أو بيعها مرابحة أو تأجيرها، أعمال الندوة الفقهية الثالثة، بيت التمويل الكويتي، ص31.

83- أحمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص230.

84- محمد المختار السلامي، بحث بعنوان: "اقتراض الأسهم أو رهنها أو بيعها مرابحة أو تأجيرها، أعمال الندوة الفقهية الثالثة، بيت التمويل الكويتي، ص31.

85- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص771.

86- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ص776. البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص202.

87- سبق تخريجه، ص19.

88- وإلى تحريم البيع على المكشوف ذهب جماعة من الفقهاء المعاصرين مثل علي القره داغي، ومحمد القري، وعطيه فياض، ومحمد هارون، ومحمد الجندي. انظر: محمد القري، الأسواق المالية، ص65. عطيه فياض، سوق الأوراق المالية، ص308. محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، ص268. محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية، ص127.

89- الكاساني، بدائع الصنائع، ج7، ص396. الحطاب مواهب الجليل، ج5، ص357. الماوردي، الحاوي الكبير، ج5، ص354. البهوتي، كشاف القناع، ج3، ص314. ابن حزم، المحلى بالآثار، ج6، ص350.

90- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص782.

91- الزيلعي، تبيين الحقائق، ج7، ص160. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج5، ص310. ابن جزي، القوانين الفقهية، ص318. الشافعي، الأم، ج3، ص193. الرحيباني، مطالب أولي النهى، ج4، ي252.

92- ابن عابدين،حاشية ابن عابدين،ج5،ص310.مالك بن أنس،المدونة الكبرى،ج4،ص149. ابن قدامة،المغني،ج6،ص509.

93- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص782.

94- المرجع السابق، ج2، ص782.

95- البخاري، صحيح االبخاري، باب أجر السمسار،ج3،ص92.رواه البخاري معلقًا.

96- أبو داود، سنن أبي داود، باب التسعير، ج3، ص272، حديث رقم(3451). الترمذي، سنن الترمذي،باب ما جاء في التسعير،ج3،ص597،حديث رقم(1314) قال الترمذي: حديث حسن صحيح. الألباني، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، ص194، حديث رقم (323) قال الألباني: صحيح.

97- المرجع السابق، ج2، ص782.

98- محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية، ص236.

99- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص271.

100- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص333.

101- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص788.

102- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص271.

103- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص788.

104- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص433.

105- ليلى شحاته، مقدمة في بورصة الأوراق المالية، ص63. محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص275.

106- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص334.

107- محمد الشنقيطي، دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة، ص621. البراوري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص205.

108- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة، ص209. وهبة الزحيلي، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد6، ج2، ص1333 وما بعدها. القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد6، ج1، ص153 وما بعدها. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص848.

109- البراوري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص209.

110- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة، ص209. القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد6، ج1، ص155.

111- الضرير، الضرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، ط2، 1416هـ 1995م، ص619.

112- سبق تخريجه، ص18.

113- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص848.

114- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص338.

115- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة، ص209.

116- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص277 وما بعدها.

117- محمد الشريف، بحوث فقهية معاصرة، ص95. البراوري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص216.

118- الدسوقي،حاشية الدسوقي،ج3،ص63.ابن رشد،بداية المجتهد ونهاية المقتصد،ج2، ص330.

119- البخاري صحيح البخاري، كتاب الشروط، ج ص مسلم صحيح مسلم

120- القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج1، ص154.

121- ابن قدامة المقدسي،المغني،ج3،ص134.شمس الدين ابو الفرج،الشرح الكبير،ج4،ص123.

122- محمد الشريف، بحوث فقهية معاصرة، ص96. البراوري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص211.

123- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص278.

124- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص848. وانظر: ابن المنذر، الإجماع، ص53.

125- الدار قطني، سنن الدار قطني، كتاب البيوع، ج4، ص40، حديث رقم(3060). الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج2، ص65، حديث رقم(2342). قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

126- سبق تخريجه، ص18.

127- انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، الدورة الأولى 1398هـ وحتى الدورة الثامنة عام 1405هـ ص123 وما بعدها.

128- سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص348. محمد الجندي، معاملات البورصة، ص130.

129- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص871.

130- محمد هارون، أحكام الأسواق المالية، ص280. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص851.

131- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة، ص211. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص852 وما بعدها.

132- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة،ص212. القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة،ج1،ص157 وما بعدها. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص852 وما بعدها.

133- انظر:السرخسي، المبسوط، ج13، ص38. الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، 264. مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ج3، ص206. القرافي، الذخيرة، ج5، ص23. ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج4، ص332. زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ج2، ص52. ابن مفلح، المبدع، في شرح المقنع، ج4، ص66. المرداوي، افنصاف، ج4، ص370 وما بعدها.

134- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة، ص212. القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج1، ص157 وما بعدها. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص852 وما بعدها.

135- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج6، ص324 حديث رقم(3783). الألباني، إرواء الغليل، ج5، ص149. قال الألباني، : صحيح، و رجال أحمد ثقات.

136- محمد الشريف، بحوث فقهية معاصرة، ص97.

137- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص855.

138- المرجع السابق.

139- المرغيناني، الهداية شرح البداية، ج3، ص31. ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج5، ص498. الشيرازي، المهذب، ج2، ص5. النووي، المجموع، ج9، ص226.

140- البخاري، صحيح البخاري، باب يكره من الخداع في البيع، ج3، ص65، حديث رقم(2117). مسلم، صحيح مسلم، باب من يخدع في البيع، ج3، ص1165 حديث رقم(1533).

141- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، باب الحجر على من يفسد ماله، ج2، ص789، حديث رقم (2355). الدار قطني سنن الدار قطني، كتاب البيوع، ج4، ص10، حديث رقم (3011) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج6، ص881، جديث رقم (2875) قال الألباني: حديث حسن.

142- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، ج2، ص51. ابن جزئ، القوانين الفقهية، ص269. ابن رشد، بداية المجتهد، ج3، ص400 وما بعدها.

143- المرغيناني، الهداية شرح البداية، ج3، ص31. البهوتي، كشاف القناع، ج3، ص234. ابن قدامة، المغني، ج6، ص38.

144- البخاري، صحيح البخاري، باب أجر السمسرة، ج3، ص92. رواه البخاري معلقًا.

145- المراجع السابقة.

146- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص865.

147- المرغيناني، الهداية شرح البداية، ج3، ص60. الكاساني، بدائع الصنائع، ج4، ص594. الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج4، ص282. النووي، روضة الطالبين، ج3، ص154. البهوتي، كشاف القناع، ج3، ص291. ابن قدامة المغني، ج6، ص200 وما بعدها.

148- المراجع السابقة.

149- ابن رشد، البيان والتحصيل، ج7، ص79-ص82. ابن عبد البر، الكافي، ج2، ص732 وما بعدها. ابن حزم، المحلى بالآثار، ج7، ص487.

150- القاضي عبد الوهاب، الاشراف، ج2، ص570. ابن جزيء، القوانين الفقهية، ص268.

151- أبو داود، سنن أبي داود، باب في فضل الإقالة، ج3، ص274، حديث رقم (3460). ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج2، ص741، حديث رقم(2199). الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج2، ص52، حديث رقم(2291). قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، باب الترغيب في إقالة النادم، ج2، ص156، حديث رقم(1758). قال الألباني: حديث صحيح.

152- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج5، ص129. الحطاب، مواهب الجليل، ج4، ص484. زكريا الأنصاري، أسنى المطالب، ج2، ص74. ابن قدامة، المغني، ج4، ص228.

153- علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة، ص212.

154- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص842.

155- أحمد محي الين، أسواق الأوراق المالية، ص443-ص448. القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة ج1، ص158 وما بعدها. محمد السلامي، الاختيارات، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة ج1، س241. سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص364-ص371. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص873.

156- **قال مالك:**" وإن كان بيع الخيار بغير شرط النقد فلا بأس بالنقد فيه". وجاء في المدونة:" الخيار لا يصلح فيه النقد في قول مالك". انظر: مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ج3، ص228، ص416.

157- ابن نجيم، البحر الرائق، ج6، ص4. قاضيخان محمود، الفتاوى الخانية، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية، ج2، ص185. النووي، المجموع شرح المهذب، ج12، ص168. المرداوي، الإنصاف، ج8، ص180.

158- الماوردي، الحاوي الكبير، ج5، ص29. البهوتي، كشاف القناع، ج3، ص401. ابن مفلح، المبدع، ج4، ص270. المرداوي، الإنصاف، ج5، ص247.

159- ابن نجيم، البحر الرائق، ج5، ص253. البغدادي، مجمع الضمانات، ج1، ص385. ابن عابدين، حاشيةابن عابدين، ج4، ص581.

160- وهبة الزحيلي، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد6، ج2، ص1331.

161- المرجع السابق.

162- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص876.

163- القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد7، ج1، ص160.

164- المرجع السابق.

165- أيمن فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص119.

166- محمد عبد الغفار الشريف، بحوث فقهية معاصرة، ص98.

167- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص879.

168- السرخسي، المبسوط، ج4، ص132. البغدادي، مجمع الضمانات، ص243. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج5، ص84.

169- ابن رشد، البيان والتحصيل، ج8، ص18. القرافي، الذخيرة، ج6، ص299.

170- النووي، روضة الطالبين، ج5، ص390. شمس الدين محمد الأسيوطي، جواهر العقود، ج1، ص315. ابن مفلح، الفروع، ج11، ص92. المرداوي، الانصاف، ج11، ص390. ابن حزم، المحلى بالاثار، ج6، ص278.

171- ابن العربي، أحكام القرآن، ج4، ص1800. ابن علان، الفتوحات الربانية، ج6، ص258 وما بعدها. شمس الدين محمد الأسيوطي، جواهر العقود، ج1، ص315.ابن تيمية، الاختيارات، ص274.

172- محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية. ص163. سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص348. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص893.

173- محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية. ص164. وهبة الزحيلي، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد6، ج2، ص1332.

174- أحمد محي الدين، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص366. سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، ص363 وما بعدها. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص895.

175- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص896.

176- القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد7، ج1، ص159.

177- المرجع السابق

178- محمد عبد الغفار الشريف، بحوث فقهية معاصرة، ص98.

179- محمد الجندي، معاملات البورصة، ص131.

180- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص901. بتصرف

181- وهبة الزحيلي، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد6، ج2، ص1332 وما بعدها.

182- مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص902.

183- محمد الجندي، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية، ص170. مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2، ص902.

184- المراجع السابقة.

185- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج4، ص517 وما بعدها. الحطاب، مواهب الجليل، ج4، ص538. الرملي، نهاية المحتاج، ج3، ص375. ابن حجر الهيتمي، ج4، ص217. المرداوي، الانصاف، ج4، ص310 وما بعدها. وزارة الأوقاف، الموسوعة الفقهية الكويتية، ص43-ص47.

186- المراجع السابقة.

قائمة المصادر والمراجع

- الآبي، صالح بن عبد السميع، **جواهر الإكليل شرح مختصر خليل**، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.
- الأسيوطي، شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ-1985م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ-1985م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الترغيب والترهيب**، مكتبة المعاف، الرياض، السعودية، ط5.
- آل سليمان، مبارك بن سليمان بن محمد، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، دار كنوز اشبيلية للنشر، الرياض- السعودية، ط1، 1426هـ- 2005م.
- البابرتي، أكمل الدين بن محمد بن محمود، **شرح العناية على الهداية**(مطبوع مع شرح فتح القدير لابن الهمام)، ط2، دار الفكر، بيروت، 1397هـ -1977م.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت:256هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت ط3، 1407هـ-1987م.
- البرواري، شعبان محمد إسلام، **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي**، "دراسة تحليلية نقدية"، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1423هـ-2002م.

- البعلي، علي بن محمد، **الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ-1995م.
- البعلي،أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح، (ت:709هـ)، **المطلع على أبواب المقنع**، تحقيق:محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ-1981م.
- البغدادي، أبو محمد ، غانم بن محمد، **مجمع الضمانات**،ط1، المطبعة المنبرية، القاهرة، 1308هـ.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس،(ت:1051هـ)، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ-1983م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي،(ت:458هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ-1994م.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة، **سنن الترمذي** المسمى ب" الجامع الصحيح"، دار إحياء التراث، بيروت، 1415هـ-1995م.
- ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين أحمد، **مجموع الفتاوى**، ط1، مطبعة الحلوم، 1386هـ.
- ابن جزي الكلبي، محمد بن أحمد، **القوانين الفقهية، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط2، 1409هـ- 1989م**.
- الجندي، محمد الشحات، **معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية، 1409هـ-1988م.
- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمدبن عبد الله بن محمد بن حمدويه، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1411هـ-1990م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دارالمعرفة، بيروت لبنان، 1379هـ.

- ابن حزم، علي بن أحمد، **المحلى بالآثار**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، ط2، 1967م.
- الحطاب، أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن المغربي، (ت:954هـ)، **مواهب الجليل شرح مختصر خليل**، دار الفكر ، بيروت، ط2، 1398هـ.
- ابن حنبل، أبو عبدالله، أحمد بن محمد، **مسند الامام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م.
- حنفي عبد الغفار ، **البورصات(أسهم ، سندات-صناديق الاستثمار)**، المكتب العربي الحديث.
- الخضيري، محسن أحمد، **كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الخليل، أحمد، **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- الدار قطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، **سنن الدار قطني**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2004م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الدردير، أبو البركات، سيدي أحمد بن محمد بن أحمد، (ت:1201هـ)، **الشرح الكبير**، تحقيق:محمد عليش،دار الفكر،بيروت،لبنان.
- الدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي**، (ت:1230هـ)، تحقيق:محمد عليش،دار الفكر،بيروت.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، دار أبو شنب ، عمان- الأردن.
- الرحيباني، مصطفى السيوطي، **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ط3، 1420هـ-2001م**.
- ابن رشد (الحفيد)، ابو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ- 1996م.

- رضوان، سمير عبد الحميد، **أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة-مصر، 1417هـ-1996م.
- الزحيلي، وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر ، دمشق، سورية، ط1، 1417هـ-1996م.
- زكريا الأنصاري، **أسنى المطالب شرح روض الطالب**، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة.
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، (ت:743هـ)، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**،دار الكتاب الإسلامي، القاهرة-مصر، ط3، 1313هـ.
- السالوس، علي أحمد، **الاقتصاد الاسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة**، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1416هـ-1991م.
- السالوس، علي أحمد، **المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي**، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1407هـ-1987م.
- السرخسي، محمد بن احمد بن أبي سهل، (ت:490هـ)، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت،لبنان، 1406هـ.
- السعد،أحمد محمد، **الأسواق المالية المعاصرة: دراسة فقهية**، دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن، 1428هـ-2008م.
- السلامي، محمد مختار، **الإختيارات**، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، الدورة السابعة، 1992م.
- الشافعي،أبو عبدالله محمد بن احمد بن إدريس، (ت:204هـ)، **الأم** ، دار المعرفة، بيروت، ط2,1393هـ.
- شحاته، ليلى، **مقدمة في بورصة الأوراق المالية ومنشأت التأمين**، مطابع الطوبى التجارية، 1988-1989م.
- الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب،(ت:997هـ)، **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**، دار الفكر ، بيروت، 1415هـ.



- الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، (ت:997هـ)، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**،دار الفكر،بيروت-لبنان،1398هـ-1978م.
- الشريف، محمد عبد الغفار، **بحوث فقهية معاصره**، **دار ابن حزم**، ط1، **1420هـ-1999م**.
- الشنقيطي، محمد مصطفى أبوه ، **دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط2، 1422هـ-2001م.
- شيخي زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، دار إحياء التراث العربي.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف،(ت:476هـ)، **المهذب**، دار الفكر، بيروت.
- الصاوي، أحمد بن محمد، **حاشية الصاوي على شرح الخريدة البهية**، مكتبة القاهرة، مصر.
- ابن عابدين، محمد أمين، (ت:1252هـ)، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار** المسماه: "**حاشية ابن عابدين**"، دار الفكر بيروت، ط2، 1386هـ-1966م.
- عبد العظيم، حمدي، **التعامل في أسواق العملات الدولية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1471هـ-1996م.
- ابن العربي، أبو بكر، محمدبن عبد الله، **أحكام القرآن**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1912.
- العطار، حسن بن محمد بن محمود، (ت:1250هـ)، **حاشية العطار على جمع الجوامع**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ابن علان الصديقي،محمد، **الفتوحات الربانية**، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان،
- فياض، عطية، **سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي**، دار النشر للجامعات، القاهرة ، مصر، ط1، 1418هـ-1998م.
- فتاحي، أيمن عبد الرحمن، **البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2009م.

- قاضي خان، محمود الأوزجندي، **الفتاوى الخانية**، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط4.
- القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، **الإشراف على نكت مسائل الخلاف**، تحقيق: الحبيب بن ناصر، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.
- ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد ،(ت:682هـ)، **الشرح الكبير على متن المقنع**، دار الكتاب العربي.
- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ، (ت:620هـ)، **المغني**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1405هـ،
- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ،(ت:620هـ)، **الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1414هـ -1994م.
- القرافي، أحمد بن إدريس، **الذخيرة**، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1994م.
- القره داغي، علي محي الدين، **الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة- السعودية، العدد السابع، ج1، 1412هـ-1992م.
- قلعة جي، محمد رواس،حامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1408هـ-1988م.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، بن أيوب الدمشقي،(ت:751هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر مسعود بن احمد، (ت:587هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط2، 1982م.
- ابن ماجه، أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

- مالك بن أنس، (ت:179هـ)، **المدونة الكبرى**، دار صادر، بيروت.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي**(شرح مختصر المزني) تحقيق: علي معوض وعادا الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1999م
- مجمع الفقه الإسلامي، **قرارات وتوصيات المجمع**، (1:10) القرارات97/1، تنسيق عبد الستار أبو غدة، دار القلم، دمشق، ط2، 1388هـ-1988م.
- محروس، حسن، **الأسواق المالية والاستثمارات المالية**، 1994م.
- محي الدين، أحمد، **أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الاسلامي**، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية، ط1، 1415هـ-1995م.
- أحمد محي الدين أحمد حسن، **عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية**، ط1، 1407هـ-1986م.
- مراد كاظم، **البورصة وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات المالية " دراسة نظرية وعملية"**، ط2، 1967م.
- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان،(ت:885هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1377هـ- 1957م.
- المرغيناني، علي بن ابي بكر، **الهداية شرح بداية المبتدي**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1410هـ -1990م.
- ابن مفلح، ابراهيم بت محمد، **المبدع شرح المقنع**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م.
- القري، محمد بن علي، **الأسواق المالية**، دار حافظ، السعودية، ط1، 1416هـ-1995م.
- مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت:261هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي،بيروت.

- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم،(ت:711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
- الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ابن نجيم، زين الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر،(ت:970هـ)، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- النفراوي،أحمد بن غنمي بن سالم المالكي، (ت:1125هـ)، **الفواكه الدواني**، دار الفكر،بيروت،1415هـ.
- النووي، محيي الدين يحي بن شرف، (ت:676هـ)، **المجموع شرح المهذب**، تحقيق: محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ -1996م.
- هارون، محمد صبري، **أحكام الأسواق المالية(الأسهم والسندات) ضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس، ط1، 1419هـ-1999م.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، (ت:681هـ)، **شرح فتح القدير على الهداية**،دار الفكر،بيروت،ط2، 1397هـ-1977م.